



جامعة الجميع الذكية

كلية الإدارة

تخصص ادارة الأعمال

" أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان الالرياضفى على تحسين
الأداء المالى للبنوك التجارية فى بيئة الأعمال السعودية: دراسة تطبيقية "

مشروع تخرج

إعداد الطالبة/ راما محمد سويد

الرقم الجامعي: 242001351

إشراف/

العام الدراسي:

2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة المحتويات

اهداء	6
شكر وتقدير	7
الفصل الأول	8
الإطار العام والدراسات السابقة	8
مقدمة:	9
مشكلة البحث:	10
أهمية البحث:	11
أهداف البحث:	14
منهج البحث:	15
نموذج البحث:	15
حدود البحث:	16
الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث:	17
التعقيب على الدراسات السابقة	27
فرضيات البحث	29
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي	30
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي	31
تمهيد:	31
المخاطر الإئتمانية وكيفية التقليل من حدتها:	31

ضوابط للمخاطر الائتمانية وفقا لقانون البنك المركزى والجهاز الالرياضفى والنقد: ..	34
ضوابط إدارة مخاطر الائتمان وفقا لمتطلبات لجنة بازل:	36
المجال الأول: توافر مناخ ملائم لإدارة المخاطر الائتمانية:	36
المجال الثانى: توافر المعايير الملائمة لمنح الائتمان:	37
المجال الثالث: توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته:	37
المجال الرابع: توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان:	38
الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقا لمقررات بازل II	38
متطلبات الإفصاح عن التعرض للمخاطر وتقييمها وفقا لبازل III	39
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث:	41
تمهيد:	42
مجتمع الدراسة وعينتها	42
متغيرات الدراسة وطرق القياس	42
يوضح الجدول رقم (2) مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وطريقة قياسها وذلك للمتغير المستقل "الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية"	42
جدول (2) يوضح الجدول مؤشرات وطريقة قياس المتغير التابع "الأداء المالى "	43
تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض :	43
أولاً : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :	44
جدول (3) الإحصاءات الوصفية لنسبة القروض المتعثرة لكل بنك	44
جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لنسبة مخصصات خسائر القروض لكل بنك ...	45
جدول (5) الإحصاءات الوصفية لنسبة القروض والسلفيات للموارد الذاتية والخارجية لكل بنك	46

جدول (6) الإحصاءات الوصفية لنسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض لكل بنك	47
جدول (7) الإحصاءات الوصفية لنسبة السيولة لكل بنك	48
جدول (8) الإحصاءات الوصفية لنسبة الرافعة المالية لكل بنك	49
جدول (9) الإحصاءات الوصفية لنسبة الكفاءة المالية لكل بنك	50
جدول (10) الإحصاءات الوصفية لنسبة كفاية رأس المال لكل بنك	52
جدول (11) الإحصاءات الوصفية لحجم البنوك	53
ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test:	55
جدول(12) اختبارات جودة التوفيق للبيانات باستخدام اختبار كولوموجوروف	
Smirnov Kolmogorov-	55
ثالثاً : تحليل نتائج اختبار الفروض:	56
مكونات النموذج الخطي المعمم:	58
جدول (13) تقدير معالم النموذج الاول	60
جدول(14) تقدير معالم النموذج الثانى	63
جدول (15) تقدير معالم النموذج الثالث	65
الفصل الرابع: الخاتمة والنتائج والتوصيات	68
الفصل الرابع: الخاتمة والنتائج والتوصيات	69
أولاً: الخاتمة	69
ثانياً : النتائج	69
ثالثاً : التوصيات	73
المراجع	75

اهداء

إلى عائلتي الحبيبة، التي كان دعمها وحبها وتشجيعها الدائم مصدر قوتي الأكبر طوال هذه الرحلة. كان إيمانكم بي هو الدافع وراء مثابرتي وتفاني.

إلى أصدقائي الأعزاء، الذين وقفوا بجاني، دافعين ومُلهمين وصاحبين في كل تحدٍّ ونجاح. لقد جعل لطفكم وتشجيعكم هذه الرحلة أكثر جدوى وفائدة.

هذا البحث دليل على الدعم القيّم الذي قدمه لي أحبائي. أهدي هذا العمل إليكم جميعاً، مع خالص الامتنان والتقدير.

شكر وتقدير

أولاً وقبل كل شيء، أتقدم بأسمى آيات الامتنان لعائلي، التي كان دعمها وحبها وتشجيعها المتواصل أساس نجاحي. لقد كان إيمانهم بقدراتي وتحفيزهم المستمر لا يُقدر بثمن طوال هذه الرحلة. لولا توجيهاتهم وتضحياتهم، لما كان هذا البحث ممكناً.

كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لأصدقائي، الذين كانوا مصدر إلهام ودعم دائمين. لقد جعلت كلماتهم المشجعة ونقاشاتهم القيّمة واستعدادهم لتقديم يد العون هذه التجربة أكثر إثراء وفائدة.

كما أتقدم بالامتنان لجميع من ساهم في نموي الأكاديمي والشخصي. سواءً من خلال التوجيه أو التعاون أو الخبرات المشتركة، فقد لعب كلٌّ منكم دوراً محورياً في صياغة هذا البحث.

وأخيراً، أتقدم بخالص الشكر لكل من دعمني بأي شكل من الأشكال خلال هذه الرحلة. لقد كان لطفكم وتشجيعكم وإيمانكم بعملي لا يُقدر بثمن، وسأظل ممتناً لهم إلى الأبد.

الفصل الأول

الإطار العام والدراسات السابقة

يعتبر الإفصاح أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي إلى مستخدمى المعلومات المحاسبية، هذا الإفصاح يعكس اتباع سياسة الوضوح الكامل لكل الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن المنشأة والتي تهم المستثمرين والأطراف المختلفة ذات الإهتمام وكافة أطراف مجتمع الإستثمار بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة". (الدليل الالرياضى لحوكمة الشركات - الإصدار الثالث، ص34، اغسطس 2016)، ويتم الإفصاح من خلال التقارير المالية والتي تتضمن معلومات عن موارد المنشأة والتزاماتها قبل الغير، وتفيد هذه المعلومات في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في المركز المالي للمنشأة، وكذلك في تقدير مدي السيولة التي تتمتع بها المنشأة، كما تفيد هذه المعلومات في تقييم أداء المنشأة وتقدير درجة المخاطر (ياسين العيسى، 2010).

ولما كانت البنوك تمثل البنوك حجر الزاوية لأي اقتصاد، وكانت التقارير السنوية هي المؤشر والمقياس المتاح لنشاط تلك البنوك، فكان من الضروري أن توضح هذه التقارير أعمال تلك البنوك بوضوح وشمولية وشفافية، حيث أنها تعكس وبشكل واضح الآثار المالية للأنشطة والعمليات التي تتم فعلا، وبالتالي فإن كمية ونوعية الإفصاح لها تأثير كبير على التقارير المالية للمنظمات بشكل عام والبنوك بشكل خاص، مما ينعكس على استقرارية الجهاز المصرفي. (Acharya & Ryan, 2016).

يعد الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف التقارير المالية التي توفر معلومات ملائمة لمستخدمى المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهو يعطي صورة واضحة وصحيحة للمستخدمين عن الوحدة الاقتصادية، وتزداد أهمية الإفصاح عندما ترتبط بالبنوك التجارية بوصفها تعمل في مجال الوساطة المالية، إذ تتجمع لديها معظم مدخرات المجتمع، وتقوم بمنح الإئتمان لكل فروع النشاط الاقتصادي وأثناء تأدية هذه الوظائف تتعرض البنوك للعديد من المخاطر.

وفي هذا السياق يحظى الإفصاح المحاسبي سواء كان إفصاحاً إجبارياً، أو إفصاحاً اختيارياً بأهمية جوهرية حيث يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات "Information Asymmetry" بين الأطراف الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى زيادة فعالية المحتوى الإخباري للتقارير المالية للبنوك. ولذلك نال الاهتمام بتوسيع متطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح عن المخاطر ومخاطر الائتمان بشكل خاص أهمية متزايدة، وذلك بغرض منح كل مستخدم المعلومات تحذيرات مبكرة عن أى مخاطر محتملة قد تتعرض لها وتهدد قدرتها على البقاء والإستمرار في المستقبل مما يساعدهم على تقدير وتوقع المخاطر التي قد تتعرض لها وبالتالي اتخاذ قرارات تتواءم وتلك المخاطر.

ونتيجة للمخالفات المحاسبية المكتشفة في العديد من المنشآت مثل: وورلد كوم، وشركة إنرون، نشأت عدة مناقشات وجدل عن إفصاحات إدارة المخاطر، ولكن لم تكن المخالفات المحاسبية هي الدافع الوحيد، فقد تم الاعتراف بأن المؤسسات المالية تعمل في ظل بيئات خارجية غير مستقرة وغير قابلة للتنبؤ بشكل متزايد، ونتج عن هذا زيادة الوعي عن المخاطر وإدارة المخاطر إلا أن هيكل الإفصاح الإجباري مازال يخلو من إطار متكامل للإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك. Jankensgard et al, (2014) وفي هذا الصدد أشارت العديد من الأبحاث في السنوات الأخيرة أن تقارير المخاطر الحالية لا تنقل الواقع الحقيقي في التقارير المالية. (Santhosh, A. and Philip J. Shrivs, 2014)، حيث تحتاج بعض القرارات إلى مستوى معين ومحدد من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها محاسبياً، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب، مما قد يساعد أصحاب القرار الرشيد لاتخاذ القرارات المناسبة التي تبني على مدى سلامة النظام المالي في البنوك.

مشكلة البحث:

تُعدّ الأنشطة المصرفية من أكثر الأنشطة الاقتصادية تعرضاً للمخاطر، لا سيما في ظل العولمة، والممارسات المصرفية الناشئة، وتزايد نطاق المعاملات المالية (شياو وآخرون، 2016). وقد شهد

الاقتصاد العالمي أزمات مالية عديدة في السنوات الأخيرة، مما دفع المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، إلى دراسة أسبابها. وقد أشارت الدراسات إلى أن ضعف إدارة المخاطر يُمثل عاملاً رئيسياً مساهماً في ذلك (لينسلي وشرافز، 2006). ومن بين مختلف المخاطر المصرفية، تُعد مخاطر الائتمان ذات أهمية خاصة نظراً لتأثيرها المباشر على الاستقرار المالي. واستجابةً لذلك، فرضت السلطات التنظيمية في جميع أنحاء العالم الإفصاح المالي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7، الذي يلزم البنوك بالإفصاح عن تعرضها للمخاطر المالية، وخاصة مخاطر الائتمان. ويُحسّن الإفصاح السليم الشفافية، ويُمكن أصحاب المصلحة من تقييم الوضع المالي، ويُعزز عملية صنع القرار. ومع ذلك، ورغم هذه اللوائح، تشير الدراسات إلى وجود ثغرات في الإفصاح عن المخاطر، حيث غالباً ما تقدم البنوك معلومات محدودة حول مخاطر الائتمان وطبيعتها ومدى كفاية مخصصات خسائر القروض. وتُعد معالجة هذه الثغرات أمراً بالغ الأهمية لتحسين الأداء المالي، وضمان ثقة المستثمرين، وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على الصمود في بيئة مالية سريعة التطور.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل البحثي التالي : هل يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان الالرياضي على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في بيئة

الأعمال السعودية ؟

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها قضية بحثية بالغة الأهمية، ومعاصرة، وحيوية، ألا وهي الإفصاح عن مخاطر الائتمان وأثره على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال السعودية. وتتجلى أهمية هذا البحث في الجوانب التالية:

أولاً: الأهمية العلمية

1. على الرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي بتحقيق أداء مالي عالي الجودة، لا سيما بعد انهيار كبرى الشركات الأمريكية بسبب الاحتيال الإداري وتضليل مستخدمي البيانات المالية لتحقيق مكاسب شخصية، إلا أنه لا يزال هناك نقص في الإجماع بين المنظمات المهنية والباحثين على منهجية موحدة لتقييم جودة الأداء المالي في البنوك. وهذا يؤكد الحاجة إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال، مشددًا على أهمية قدرة التقارير المالية على نقل المعلومات المالية وغير المالية بفعالية وموثوقية وفي الوقت المناسب.

2. يهتم مستخدمو البيانات المالية في القطاع المصرفي بشكل خاص بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتجنب التعثر المالي. تتأثر الثقة في القطاع المصرفي بشكل كبير بالإفصاح السليم عن مخاطر الائتمان، وطرق قياسها، وتأثيرها على متطلبات الحد الأدنى من رأس المال، لا سيما مع تزايد تطبيق اتفاقيات بازل. تُعزز هذه الشفافية الأداء المالي، وتحمي الأصول المصرفية، وتضمن التنفيذ الفعال لبرامج التطوير لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

3. تُبرز التناقضات في نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على تحسين الأداء المالي الحاجة إلى مزيد من البحث. تتطلب العوامل المؤثرة في الإفصاح عن مخاطر الائتمان وآثارها على جودة الأداء المالي تحليلًا أعمق، لا سيما في بيئة الأعمال السعودية. ستُعزز معالجة هذه الثغرات شفافية الإفصاح، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية واستثمارية أكثر استنارة. بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ تقديم إطار شامل لاستراتيجيات الإفصاح الإلزامي والطوعي عن مخاطر الائتمان أمرًا بالغ الأهمية لتحسين الأداء المالي للبنوك.

4. يُبرّر غياب معيار محاسبي رياضي يُنظّم تحديدًا المعالجة المحاسبية للإفصاح عن المخاطر، وخاصة مخاطر الائتمان، الحاجة إلى هذه الدراسة. تكمن الفجوة البحثية في ندرة الدراسات المحاسبية التي تُحلل تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على تحسين الأداء المالي للبنوك

التجارية في بيئة الأعمال السعودية. وهذا يُبرز أهمية هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية العربية حول هذا الموضوع.

ثانيًا: الأهمية العملية

1. تُراقب البنوك تقارير الإفصاح باستمرار لاستباق مخاطر الائتمان المحتملة والتخفيف منها. تُزود هذه التقارير، المنشورة في البيانات المالية السنوية والدورية، أصحاب المصلحة بمعلومات كمية ونوعية. يُتيح الإفصاح الفعال عن مخاطر الائتمان الكشف المبكر عن الاتجاهات غير المواتية التي قد تؤثر سلبيًا على الأداء المالي للبنك، مما يجعله بالغ الأهمية لمستخدمي التقارير المالية، وإدارة البنك، والجهات التنظيمية على حد سواء.
2. تتضمن مراقبة مخاطر الائتمان تقييمًا كمياً ونوعياً للمخاطر. يُمكن القياس والإفصاح السليمين لهذه المخاطر لأصحاب المصلحة من تحديد المخاطر التي يُمكن إدارتها وتلك التي لا يُمكن السيطرة عليها. يُعدّ توافر معلومات شاملة عن مخاطر الائتمان مُدخلًا أساسيًا لاتخاذ القرارات التنظيمية السليمة من قبل الجهات المعنية.
3. يُعد وضع مبادئ مُحددة جيدًا للإبلاغ عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية عبر بيئات العمل المختلفة أمرًا بالغ الأهمية. من شأن هذا التوحيد أن يُعزز ممارسات إدارة المخاطر، ويضمن الاتساق في أساليب الإفصاح والتقييم.
4. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أدلة عملية على تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في بيئة الأعمال السعودية. ومن خلال تقديم رؤى عملية، يُساهم هذا البحث في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لإعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف عام وهو: دراسة وتحليل أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في بيئة الأعمال السعودية. ولتحقيق هذا الهدف الشامل، يركز البحث على الأهداف المحددة التالية:

1. فهم طبيعة مخاطر الائتمان وطرق قياسها: يشمل ذلك تحديد أنواع مخاطر الائتمان المختلفة التي تواجهها البنوك التجارية، وتحليل أسبابها وعواقبها المحتملة، واستكشاف مختلف الأساليب الكمية والنوعية المستخدمة لقياس هذه المخاطر وتقييمها.
2. تقييم ممارسات الإفصاح عن مخاطر الائتمان: تهدف الدراسة إلى تقييم كيفية إفصاح البنوك التجارية عن مخاطر الائتمان وفقاً للإطار التنظيمي الذي وضعه البنك المركزي الالرياضي، ومتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومعايير المحاسبة الدولية. سيساعد هذا التقييم في تحديد مستوى الشفافية في التقارير المالية ودورها في التخفيف من مخاطر الائتمان.
3. استكشاف الأداء المالي في البنوك التجارية: يتضمن هذا الهدف تعريف الأداء المالي في القطاع المصرفي، ومناقشة أهميته لأصحاب المصلحة، وتحديد المؤشرات المالية الرئيسية المستخدمة لقياس الأداء. كما يبحث في كيفية مساهمة إدارة مخاطر الائتمان والإفصاح في تحسين الاستقرار المالي والربحية في البنوك التجارية.
4. إجراء دراسة تجريبية واختبار فرضيات البحث: تسعى الدراسة إلى تطبيق الإطار النظري في سياق عملي من خلال تحليل البيانات المالية من بنوك تجارية مختارة. وستختبر فرضيات البحث المتعلقة بالعلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والأداء المالي، باستخدام أساليب إحصائية لاستخلاص استنتاجات وتوصيات ذات مغزى.

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لتحليل وتقييم الدراسات السابقة المتعلقة بمجال البحث. وقد استخدم هذا المنهج لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية العاملة في بيئة الأعمال السعودية. بالإضافة إلى ذلك، أجرت الباحثة دراسة تجريبية على عينة من البنوك التجارية في السعودية، غطت الفترة من عام 2018 إلى 2023 وتضمنت الدراسة فحصاً متعمقاً للتقارير المالية السنوية وتقارير الاستدامة للبنوك المختارة لتحديد مؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان الرئيسية وأثرها على تحسين جودة الأداء المالي. ركز التحليل على ثمانية بنوك تجارية تعمل في قطاع الأعمال السعودي. ولتحقيق أهداف البحث، طُبقت أساليب إحصائية متنوعة، بما في ذلك الإحصاء الوصفي والنماذج الخطية المعممة (GLMs). ويهدف استخدام النماذج الخطية المعممة إلى تحسين نماذج الانحدار التقليدية، وجعل افتراضاتها أكثر واقعية ومواءمة مع الظروف المالية العملية. تفرض هذه النماذج قيوداً أقل مقارنةً بمناهج الانحدار التقليدية، مما يسمح بتفسير أكثر دقة للنتائج التجريبية..

نموذج البحث:

المتغير المستقل: الإفصاح عن مخاطر الائتمان (يُقاس من خلال مؤشرات الإفصاح المختلفة في التقارير المالية).

المتغير التابع: تحسين الأداء المالي (يُقيَّم باستخدام مؤشرات الأداء المالي الرئيسية مثل نسب الربحية، وكفاية رأس المال، والعوائد المعدلة حسب المخاطر).

تبحث الدراسة في كيفية تأثير ممارسات الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال السعودية.

حدود البحث:

يُحدد نطاق هذا البحث على النحو التالي:

مجتمع الدراسة: يركز البحث على القطاع المصرفي السعودي، وتحديدًا البنوك المسجلة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). ووفقًا لأحدث التقارير، يتكون القطاع المصرفي السعودي من عدة بنوك تجارية، بما في ذلك مؤسسات محلية ودولية. وقد تم اختيار عينة طبقية من ثمانية بنوك تجارية لضمان التنوع من حيث حجم البنك (بنوك صغيرة وكبيرة)، وحالة الإدراج (بنوك مدرجة وغير مدرجة)، وهيكل الملكية (بنوك عامة، وبنوك استثمارية، وبنوك القطاع الخاص). تغطي الدراسة فترة من 2024 إلى 2025، وتتضمن 32 ملاحظة لكل متغير من متغيرات الدراسة. وتشمل البنوك المختارة: (البنك الوطني السعودي (SNB) - الرياضف الراجحي - بنك الرياض - البنك السعودي البريطاني (ساب) - البنك السعودي الفرنسي - الرياضف الإنماء - البنك العربي الوطني (ANB) - بنك الجزيرة).

قيود الدراسة: يعتمد تفسير نتائج البحث المحاسبي بشكل كبير على اختيار العينة وأساليب القياس المستخدمة. من قيود هذه الدراسة صغر حجم العينة نسبيًا وقصر فترة الدراسة (2024-2025)، مما قد يؤثر على إمكانية تعميم النتائج.

نطاق الإفصاح عن المخاطر: يركز البحث حصريًا على الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية. أما المخاطر المالية الأخرى، مثل مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، فلا تُؤخذ في الاعتبار إلا في حدود ارتباطها بالإفصاح عن مخاطر الائتمان. إضافةً إلى ذلك، لا تتناول الدراسة المشتقات المالية أو دور التخطيط المالي في صياغة سياسات الائتمان والتخفيف من مخاطر الائتمان.

الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث:

تعرض الباحثة في هذا الجزء أهم الدراسات ذات الصلة بأبعاد المشكلة موضوع البحث والتي تبرز مدى تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق تناولت دراسة (وفاء عبد الصمد، 2008): تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك التجارية مع تحديد طرق قياسها لتحديد الحد الأدنى لرأس المال وذلك كما ورد باتفاقية بازل، وتحديد متطلبات الإفصاح عن المخاطر كما وردت في معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومقررات لجنة بازل. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير كل من المعيار المحاسبي الالرياضي رقم (19) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) اللذان يختصان بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة على أن يتضمنا إطار للإفصاح عن كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. بينما هدفت دراسة (Jonas Oliveira, Lucia Lima Rodrigues, Russell Crai, 2011) إلى تقييم ممارسات الإفصاح عن المخاطر في 190 مؤسسة ائتمان برتغالية. بالإعتماد على تحليل مضمون التقارير السنوية الفردية لعام 2009، حيث وجدت أن الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر تفتقر إلى إمكانية المقارنة بسبب اختلاف فرق الاستحقاق في وقت تقرير مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، والممارسات المختلفة للإفصاح عن هيكل رأس المال وكفايته. وتوصلت الدراسة إلى مدى صلاحية ممارسات الإفصاح المتعلق بالمخاطر في عام 2007 في معايير التقارير المالية الدولية واتفاقية بازل لمعالجة كل أوجه القصور التي تم تحديدها، وأوصت السلطات الإشرافية البرتغالية تبنى آليات تطبيق أكثر فعالية في التوسط للإمتثال للحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المخاطر الإلزامية.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (راشد سلامة، محمود الرفاعي، 2011) إلى اختبار العلاقة بين الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ومخاطر أسهمها الكلية. وتم قياس أداء المصارف من خلال ستة مؤشرات مالية (الربحية، والرفع المالي، والسيولة، وكفاية رأس المال، وجودة

الأصول، وجودة الإيرادات)، أما المخاطر الكلية فقد تم قياسها باستخدام الانحراف المعياري. واشتملت الدراسة على أحد عشر الرياضف تجارية أردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر الربحية والمعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، هو المؤشر المالي الوحيد المؤثر على المخاطر الكلية لأسعار أسهم المصارف التجارية الأردنية المدرجة في البورصة.

في حين هدفت دراسة (الفتاح الشريف وآخرون، 2014) إلى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان البنكي في البنوك السودانية وكذلك دوره في تحقيق سلامة قرارات التمويل البنكية. وتحقيقا للأهداف البحث فقد تم الإعتماد على اختبار الفرضيات التالية: نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل، وعن العملية الممولة ويوفر معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز البنكي، وعن العمليات الممولة بالجهاز البنكي كلاهما تقلل من مخاطر الائتمان البنكي، والمعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي.

كما تناولت دراسة: (Musa Uba Adamu, 2013) تقييم تأثير الرافعة المالية للشركة على الإفصاح عن المخاطر في نيجيريا، ويتكون مجتمع الدراسة من أربعة قطاعات مدرجة في البورصة النيجيرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن مخاطر الشركات لا يتعلق إلى حد كبير بالرافعة المالية للشركة. وخلص التقرير إلى أن حجم الشركة لا يؤثر في الإفصاح عن مخاطر الشركات في نيجيريا.

ومن ناحية أخرى تناولت دراسة (Nermin Hassan, 2014) فحص أثر خصائص الشركة على جودة الإفصاح عن المخاطر، وحاولت الدراسة تطوير إطارا لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر والبحث عن محددات نوعية الممارسات في جودة الإفصاح عن المخاطر، ويستند هذا الإطار على أربعة معايير هي: "الصلة"، "القابلية للفهم"، "المقارنة" و"قابلية الإثبات باستخدام عينة من الشركات المدرجة في

البورصة السعودية. وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك تحسناً في جميع معايير جودة الإفصاح عن المخاطر، وكشفت نتائج التحليل الإحصائي أن حجم الشركة ومستوى النفوذ والرافعة المالية هي من محددات نوعية الإفصاح عن المخاطر.

هدفت دراسة: (Constantinos, Anastasi0s, John Leventides, 2014) إلى تحديد الحد الأدنى لرأس المال في البنوك اليونانية والذي يعد أحد أهم متطلبات رأس المال في اتفاقية بازل وحيث أن البنك يحتفظ بجزء من محفظته لتغطية المخاطر الحالية فإن مخاطر الائتمان تعتبر الخطر الرئيسي الذي يواجه البنوك، ومن المعروف أن العنصر الأول في بازل لمتطلبات رأس المال هو المخاطر الائتمانية.. وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج بازل (1) لمتطلبات رأس المال لا يشمل التركيز على المخاطر بالاسم، ويبدو أن حساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان والتي أجريت في الدراسة الحالية علاج للفجوات من خلال متطلبات رأس المال بازل (1). وكانت هذه الفجوات أكثر وضوحاً عندما كانت نسبة المخاطر في المحافظ الائتمانية عالية.

بينما هدفت دراسة (Zou, 2014&Li) إلى التحقق من وجود علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك التقليدية في أوروبا لعدد أكبر (47) الرياضات التجارية في أوروبا من 2007 إلى 2012، حيث تم اعتماد مؤشرات نسبة القروض غير العاملة المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال لقياس مخاطر الائتمان، أما ربحية البنوك فتم قياسها من خلال العائد على حقوق الملكية ROE، والعائد على الأصول ROA، وقد توصلت النتائج إلى أن إدارة مخاطر الائتمان لها أثار إيجابية على ربحية البنوك التقليدية، حيث توجد علاقة إيجابية بين نسبة القروض غير العاملة المتعثرة و كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، بينما لا يوجد لنسبة كفاية رأس المال أثر على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك محل الدراسة.

ولقد تناولت دراسة (Samuel,2015) دراسة تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا. وحاولت الدراسة فحص كيفية معالجة مخاطر الائتمان من أجل تحسين جودة أصول البنوك

وتقليل مخاطر البنوك.وقد أظهرت النتائج أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ترتبط بشكل سلبي بالربحية عند 5٪ وأن نسبة القروض غير العاملة إلى القروض ترتبط سلبا بالربحية عند مستوى 5%، كما اوضحت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة كبيرة بين أداء البنك (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القرض).حيث تعدد القروض والقروض المتعثرة متغيرات رئيسية في تحديد جودة أصول أحد البنوك. وقد أوصت الدراسة أنه يجب أن تكون الإدارة حذرة في وضع سياسة ائتمانية بحيث لا تؤثر سلبا على الربحية لضمان الاستخدام الحكيم للودائع وتعظيم الأرباح. كما تعمل إدارة مخاطر الائتمان غير الصحيحة على تقليل ربحية البنك، وتؤثر على جودة أصوله وتزيد من خسائر القروض والقروض غير العاملة التي قد تؤدي في النهاية إلى الإفلاس المالي.

وفي هذا السياق هدفت دراسة: (رندة المختار، 2015) إلى القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل مع اجراء دراسة تطبيقية على عدد بنكين هما بنك الجمهورية وبنك الصحارى، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية عامة من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان و مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

كما تناولت دراسة (Alshatti, A. 2015) تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (2005- 2013)، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مقاسا بالعائد على الأصول، والعائد على الملكية، كما توصل الباحثة إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان (مؤشرات القروض المتعثرة /إجمالي القروض، ومخصص خسائر التسهيلات صافي التسهيلات، ونسبة الرفع المالي) لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. واستنادا إلى النتائج أوصى الباحثة البنوك بتحسين كفاءة وفعالية إدارة مخاطر الائتمان لديها

لتحقيق المزيد من الأرباح، كما يجب على البنوك وضع السياسات والاستراتيجيات الكافية لإدارة مخاطر الائتمان حتى يتم الموافقة على منح الائتمان بما ينعكس تحسين الأداء والقدرة التنافسية.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (Gizaw, kebede, and Sujata, 2015)، لاختبار مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التقليدية الأثيوبية، حيث تم جمع بيانات الدراسة لثمانية بنوك تجارية أثيوبية لفترة (2003-2014) من خلال التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج كان من أبرزها: مؤشرات مخاطر الائتمان (القروض المتعثرة، مخصص خسائر القروض، كفاية رأس المال) لها أثر إحصائي على ربحية البنوك التقليدية الأثيوبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة المخاطر الائتمانية لزيادة ربحية البنوك الأثيوبية.

كما أن دراسة (Islami, 2016 & Ndoka) قد هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك التقليدية في ألبانيا، وتمثلت المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس الربحية في: العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول. أما بالنسبة لمخاطر الائتمان فتمثلت في نسب القروض غير العاملة المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال. وقد تم جمع بيانات الدراسة من ستة عشر الرياضا عا ملا في النظام المصرفي الألباني في الفترة من 2005 إلى 2015. وقدمت هذه الدراسة مساهمة في تحديد عوامل مخاطر الائتمان التي تؤثر على ربحية البنوك الألبانية وإيجاد حل علي لإدارة مخاطر الائتمان بطريق أكثر كفاءة.

بينما هدفت دراسة (Zahid, 2016 & Saeed) إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية خمسة بنوك تجارية كبرفي المملكة المتحدة، ولقياس الربحية استخدمت متغيرين تابعين، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والقروض المتعثرة كمتغير مستقل للتعبير عن مخاطر الائتمان. وقد تم جمع بيانات الدراسة من على البيانات الصادرة لهذه البنوك خلال الفترة (2007-2015). وكانت نتائج هذه الدراسة توضح أن مؤشرات مخاطر الائتمان لها علاقة إيجابية بربحية هذه البنوك، وهذا يعني انه حتى بعد الآثار الكبيرة لازمة الائتمان عام 2008 إلا أن البنوك في المملكة المتحدة تواجه مخاطر

الإئتمان، وأظهرت النتائج أيضا أن حجم البنك والرفع المالي والنمو كانت كلها مرتبطة ارتباطا إيجابيا مع بعضها البعض، وحققت البنوك أرباحا بعد الأزمات المالية، واستطاعت اكتساب الخبرة بكيفية التعامل مع مخاطر الإئتمان على مرالسنين.

لقد اهتمت دراسة (ثائروهدان، 2017) ببيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 13 بنكا للفترة الممتدة من (2008-2015)، وقد تم اختيار المخاطر الأتية (مخاطر الإئتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، كما تم استخدام المؤشرات الأتية للتعبير عن الأداء المالي معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الملكية، والعائد على السهم، ومعدل دوران السهم. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الإئتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيرا على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية حيث تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي ، الذي بدوره يعد جهة رقابية على نسب السيولة وكفاية رأس المال عند تلك البنوك.

وأوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة مستمرة على منح الإئتمان واستخدام استراتيجيات محددة، وضوابط خاصة من قبل البنوك تساعد في الحد من هذه المخاطر والإستغلال الأمثل لأصول البنك.

وفي هذا السياق تناولت دراسة (زينب قاسم، 2017) مدي تأثير الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية في الرياض، وقد شملت عينة الدراسة 10 بنوك تجارية، وقد قامت الباحثة بقياس الإفصاح عن مخاطر الإئتمان من خلال المؤشرات الأتية: (نسبة القروض المتعثرة - نسبة مخصصات (اضمحلال) خسائر القروض - نسبة كفاية رأس المال -نسبة السيولة- الرافعة المالية- حجم الشركة)، وقد تم قياس المتغير التابع وهو جودة التقارير المالية من خلال المؤشرات الأتية: (معدل العائد على حقوق المساهمين : معدل العائد على الأصول. الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج Dechow&Sloan - Industry Model، وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول وبين كل من المؤشرات التالية

(القروض المتعثرة – كفاية رأس المال – السيولة- مخصص خسائر القروض)، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من حجم البنك ومؤشر الرافعة المالية، كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من المؤشرات (القروض المتعثرة – السيولة- مخصص خسائر القروض)، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من المؤشرات (كفاية رأس المال- حجم البنك- الرافعة المالية)، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الرقابي للجان المراجعة في البنوك للحد من عمليات ممارستها لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملائمة فيها ، وضرورة عمل إطار منهجي متكامل لقياس وافصاح وادارة مخاطر الائتمان ، وتوفير إطار متكامل للتعامل مع الديون المتعثرة ووضع قواعد لتصنيفها وتحديث بياناتها وتكوين المخصصات اللازمة لها.

هدفت دراسة Isanzu, 2017 إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك الصينية. وتكونت عينة الدراسة من (5) بنوك تجارية للفترة الواقعة ما بين (2008-2014)، واستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات مثل القروض المتعثرة ، ونسبة كفاية رأس المال، واحتياطي انخفاض قيمة القروض، ورسوم إنخفاض قيمة القروض لقياس المخاطر الائتمانية، بينما تم قياس الأداء المالي من خلال معدل العائد على الأصول. وقد أظهرت النتائج بأن القروض المتعثرة وكفاية رأس المال لها تأثيرا كبيرا على الأداء المالي للبنوك التجارية الصينية، وقد أوصت الدراسة على تقديم المديرون المزيد من الاهتمام لتحسين كفاية رأس المال لأنه يعزز بشكل إيجابي الأداء المالي مع تقليل القروض غير العاملة عن طريق تطبيق استراتيجيات وتقنيات حديثة لإدارة مخاطر الائتمان.

وفي هذا السياق هدفت دراسة (نشوان، وآخرون، 2018) الى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة (القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية) على معدل العائد على الأصول وعلى معدل العائد على حقوق المساهمين

وانعكاس ذلك الأثر على مدى تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. وقد أظهرت النتائج: وجود أثر إيجابي ذات دلالة احصائية لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي بالنسبة للقروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أوضحت الدراسة أيضا وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

بينما هدفت دراسة (Nyarko-Baas, 2018) إلى إثبات تأثير القروض المتعثرة على الربحية، وقد تكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في بورصة غانا، بينما تألفت عينة الدراسة من أربعة بنوك، تم استخدام تحليل الانحدار لتأسيس العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي للقروض المتعثرة على الربحية، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تكون البنوك حذرة بشأن السعر الذي تتوسع فيه لأن حجم البنك يمكن أن يؤثر بنفس القدر على ثروات البنوك.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (Tasneem, 2019& Patwary) إلى معرفة تأثير نسبة القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة صيانة المخصصات على العائد على الأصول (ROA) لجميع البنوك في بنجلاديش خلال الفترة من 1997-2017، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك علاقة سببية اتجاهية مختلفة على المدى القصير بين المتغيرات وأن تحليل الانحدار يؤكد أن اثنين من المتغيرات المستقلة؛ نسبة القروض غير العاملة ونسبة صيانة المخصصات ذات دلالة إحصائية للمتغير التابع؛ العائد على الأصول (ROA).

بينما اهتمت دراسة (انس الشويطر، 2019) بالتعرف على أثر حجم القروض والودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً للفترة (2008-2017)، وذلك من خلال استخدام مؤشرين للتعبير عن الأداء المالي هما العائد الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE). وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: ارتفاع في حجم القروض وحجم الودائع وانخفاض في العائد على الأصول (ROA) وفي العائد على حقوق المساهمين (ROE) خلال فترة الدراسة، كما توصلت إلى وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم القروض والودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية. وعلى ضوء النتائج توصلت الدراسة إلى توصيات أهمها: توجيه البنوك التجارية على ضرورة تبني استراتيجيات لجذب المزيد من الودائع ذات التكلفة المتدنية لتعزيز قدرتها على الاقتراض وبالتالي تعظيم الربحية والأداء المالي للبنوك التجارية.

في حين أن دراسة (على الزعي، 2019) هدفت إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية ومقارنتها مع البنوك التجارية في الأردن لعدد بنكين إسلاميين وبنكين تجاريين عن للفترة (2016-2017)، وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات مخاطر الائتمان (نسبة القروض غير العاملة "المتعثرة"، ونسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض "المتعثرة" إلى إجمالي القروض) مجتمعة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية. وأظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لذات المتغيرات مجتمعة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية. وأوصت الدراسة بتخصيص الجهد الكافي والآلية المناسبة لمنح القروض لمختلف شرائح العملاء في البنوك بحيث يتم تقييم الضمانات بشكل يغطي أصل القروض في حال تعثر العميل وتوقفه عن السداد.

وفي هذا السياق هدفت دراسة (حسن خميس، 2019) إلى فحص وتحليل مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي الالرياضي، وقد تكونت عينة الدراسة من ثلاث عشرة بنكاً تجارياً خاصاً

خلال الفترة من 2002-2013، وأكدت نتائج التحليل الإحصائي أنه قبل وبعد تطبيق قواعد البنك المركزي ما زالت البنوك التجارية الخاصة تمارس سلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض حيث وجدت علاقة نسبة مخصصات القروض متناسبة تناسباً طردياً مع نسبة صافي الربح ومخصص القروض وبمستوى معنوية عالي، مما يؤكد على عدم قدرة أسس البنك المركزي على منع مديري البنوك التجارية الخاصة من ممارسة سلوك إدارة الأرباح، غير أن النتائج الأكثر أهمية في هذه الدراسة مفادها أن الأسس محل الدراسة ساعدت إلى حد ما على تخفيض قوة سلوك إدارة الأرباح بشكل ملحوظ وبمعدل لا يقل عن 15% عما كان عليه.

تناولت دراسة Simamora and Oswari, 2019 فحص وتحليل أثر مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة الواقعة ما بين (2009-2017). وقد تكونت عينة الدراسة من (5) بنوك في اندونيسيا. وأظهرت النتائج بأنه لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي، وكان للمخاطر التشغيلية تأثيراً سلبياً كبيراً على الأداء المالي، كما يوجد أثراً سلبياً لمخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على الأداء المالي، وأوصت الدراسة على ضرورة زيادة توزيع الائتمان لكسب المزيد من الأرباح.

بينما هدفت دراسة (Shahid et. Al , 2019)، إلى معرفة العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان على عينة شملت (24) بنكاً عاملاً في باكستان للفترة الواقعة ما بين (2010-2017). وقد تم استخدام قياس الأداء من خلال معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، بينما مخاطر الائتمان تم قياسها من خلال الرافعة المالية، والقروض المتعثرة، ومخصص نسب التسهيلات ونسب كفاية رأس المال). وأظهرت النتائج بأن مخاطر الائتمان هي المعيار الرئيسي للتأكد من الأداء المالي للبنوك التجارية الباكستانية، وتساعد مخاطر الائتمان الإدارة في إيجاد حلول منتظمة للقطاع المالي يمكنها تعزيز أداء البنوك. وأوصت الدراسة على تركيز البنوك التجارية الباكستانية على إدارة مخاطرها فيما يتعلق بالائتمان، والتي بدورها يمكنها تحسين أدائها.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة (قصي النهار، 2019) إلى قياس أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية (2010-2018)، بينما عينة الدراسة فقد تكونت من (13) بنك، وقد تم قياس المخاطر الائتمانية من خلال تناول مؤشرات مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل، وتم قياس الأداء من خلال معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم الواحد، وقد أظهرت النتائج بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، كما يوجد أثر لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة على الأداء المالي حسب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما لا يوجد أثر لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة على الأداء المالي حسب ربحية السهم الواحد للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر للمخاطر التشغيلية على الأداء المالي حسب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ولكن تبين بأنه يوجد أثر للمخاطر التشغيلية على الأداء المالي تبعاً لمقياس ربحية السهم الواحد. ولقد أوصت الدراسة ضرورة قيام البنوك التجارية بوضع آلية تحدد مستويات التسهيلات الائتمانية السنوية، وتركيز الجهات المختصة والبنك المركزي على آلية ومستوى تطبيق المخاطر الائتمانية في كافة البنوك.

التعقيب على الدراسات السابقة

بناءً على نتائج الدراسات السابقة، يمكن للباحث تسليط الضوء على عدة نقاط رئيسية تميز الدراسة الحالية:

1. تناولت العديد من الدراسات السابقة مفهوم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، حيث تناولت تعريف الائتمان وأساسه ومعايره، بالإضافة إلى العناصر الأساسية لتحليل الائتمان. وأكدت هذه الدراسات على أهمية تحليل البيانات المالية لطالبي القروض لتقييم وضعهم المالي وجدارتهم الائتمانية وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية بعد الحصول على الائتمان. كما أبرزت أهمية

مراقبة الائتمان لضمان قدرة المقترضين على سداد أقساطهم، مما يُخفف من مخاطر الديون المعدومة ويحمي المصالح المالية للبنك.

2. تناولت بعض الدراسات السابقة قياس المخاطر المصرفية والإفصاح عنها بشكل عام، استنادًا إلى المتطلبات التنظيمية الواردة في معايير المحاسبة الدولية، وإرشادات لجنة بازل، ولوائح البنوك المركزية. إلا أن هذه الدراسات لم تُركز تحديدًا على الإفصاح عن مخاطر الائتمان. علاوة على ذلك، أُجريت معظم هذه الدراسات كدراسات ميدانية، مما قد يحد من إمكانية تعميمها على بيئات مصرفية مختلفة. الإفصاح عن مخاطر الائتمان وأثره على أداء البنوك

3. تتوافق الباحثة مع العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسات جيزاو وكيببيدي (2015)، وبن عثمان، وحسيني (2015)، وقاسم (2017)، والتي أشارت إلى أن البنوك التي تسعى إلى تعزيز صورتها العامة وتعظيم أرباحها تميل إلى الإفصاح عن معلومات مخاطر الائتمان بفعالية أكبر. وقد أظهرت هذه الدراسات أن الإفصاح الشفاف عن مخاطر الائتمان يؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك التجارية. كما أن زيادة الشفافية في الإفصاح عن مخاطر الائتمان توفر للمستثمرين صورة مالية أوضح للبنك، مما يؤثر إيجابًا على قراراتهم الاستثمارية من خلال تقليل عدم اليقين في التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية. وهذا بدوره يعزز أداء أسهم البنك ويطمئن المستثمرين على قدرته على تحقيق أهدافه المالية مع التخفيف من الآثار السلبية المرتبطة بمخاطر الائتمان.

4. من بين الدراسات السابقة، سعت دراسة الرياضية واحدة فقط (قاسم، 2017)، على حد علم الباحثة، إلى اقتراح إطار عمل للإفصاح عن مخاطر الائتمان وأثره على جودة التقارير المالية. حددت هذه الدراسة العوامل التي تقلل من مخاطر الائتمان، وبحثت في كيفية تعزيز الإفصاح المُحسن عن مخاطر الائتمان لجودة التقارير المالية. ومع ذلك، لم تربط الدراسة بشكل مباشر بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في السعودية. تُبرز هذه الفجوة ندرة الدراسات التي تتناول البنوك التجارية في بيئة الأعمال السعودية.

5. أظهرت الأبحاث السابقة نتائج متباينة فيما يتعلق بتأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية. وقد دفع هذا التباين الباحثة إلى دراسة هذه العلاقة في القطاع المصرفي السعودي، مُقدمًا أدلة تجريبية قد تُسهم في حسم النقاشات الأكاديمية حول هذه القضية. تجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات في هذا المجال أُجريت في أسواق أجنبية ذات بيئات اقتصادية وتنظيمية متميزة، مثل الأردن، والسودان، ونيجيريا، وإثيوبيا، وفلسطين، وغانا، وبنغلاديش، واليونان، وألبانيا، وإندونيسيا، والصين، وباكستان، والمملكة المتحدة. ومن خلال معالجة هذه الثغرات البحثية، تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم فهم أشمل للعلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والأداء المالي، وتحديدًا في سياق البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية.

فرضيات البحث

بناءً على نتائج الدراسات السابقة، وفي ضوء أهداف البحث، صيغت الفرضية الرئيسية التالية:

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال السعودية".

ينبثق من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية، وهي:

1. الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على الأصول (ROA) كمقياس للأداء المالي.
2. الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس للأداء المالي.
3. الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان على ربحية السهم (EPS) كمقياس للأداء المالي.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي

تمهيد:

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت بيئة الأعمال المصرفية المعاصرة للعديد من المتغيرات المعاصرة التي أوجدت تحديات كبيرة أمام البنوك في سعيها نحو تدعيم قدرتها التنافسية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في البقاء والإستمرار والنمو في ظل أسواق تتصف بحدة المنافسة، إلى جانب تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل، وما صاحبه من تغيير في هيكل الخدمات المصرفية، وظهور الكثير من الابتكارات المالية، ذلك فضلا عن تعرض النظام البنكي كغيره من الأنشطة الإقتصادية الأخرى للعديد من المخاطر، والتي تشكل مخاطر الائتمان Credit Risk المصدر الرئيسي لها والتي قد تكون مصدرا للخسارة، مما يتطلب ضرورة إدارتها والسيطرة عليها، مما يستوجب من الفكر المحاسبي المعاصر ضرورة تعريفها وقياسها والإفصاح عنها، ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الإستثمارية والمالية في ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية حازمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر، وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة.

المخاطر الائتمانية وكيفية التقليل من حدتها :

يعتبر الائتمان علي مستوى البنك هو الإستثمار الذي يحمل بين جنباته مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك، وهو في ذات الوقت يمثل الإستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الإقتصاد. ويعتبر منح الائتمان وظيفة رئيسية تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها.

مفهوم الائتمان: هو الثقة التي يولمها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا، بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد، أو تقرير حدود يضعها تحت تصرفه أو يكفله فيها لفترة محددة متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه يتمثل في الفوائد والعمولات

والمصاريف وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد وفقا للسياسة الائتمانية للبنك. (البنك المركزي، 2018).

وتؤكد الباحثة أن المفهوم السابق يسلط الضوء على مجموعة من الملامح الأساسية لمنح

الائتمان والتي تتمثل في:

- الثقة وتعكس درجة المخاطرة المقبولة.
- مبلغ الائتمان ويمثل حجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ومدي ملاءة العميل وقدرته علي السداد.
- الغرض من الائتمان والذي يتمثل في تمويل الأنشطة الإستثمارية أو الجارية.
- فترة الائتمان وتحدد بفترة السداد على دفعات أو دفعة واحدة.
- الضمانات التي تضمن للبنك استرداد القروض وتكلفتها.
- تكلفة الائتمان والتي تتمثل في سعر الفائدة والمصاريف والعمولات.

مفهوم مخاطر الائتمان: هي مخاطر تعثر الطرف المقابل بما ينتج عنه عدم رغبة او قدرة العميل في الوفاء بالتزاماته في الأجل المتفق عليه، كما تعد من المخاطر الرئيسية في معظم عمليات البنوك، إذ أن معظم الأصول المكونة لمحافظ البنوك تتعرض لهذا الخطر، ويلزم أن يتضمن تقييم البنك للعميل مقدرة الطرف المدين على الوفاء بأصل الدين والفائدة من خلال مقدرته على تحقيق الأرباح و التدفقات النقدية المستقبلية، وكذا بنظرة واسعة للضمانات المقدمة والمستقبل الإقتصادي للقطاع الذي ينتهي له الطرف المدين حيث تمثل محافظ القروض أكبر مصدر لمخاطر الائتمان. (البنك المركزي، 2019)، (Commonwealth Bank of Australia, BASEL III, 2015).

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقترض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط

العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات، وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. وفي هذا السياق أشار البعض (خالد الجابري، 2017) الى أن المخاطر الائتمانية تعتبر من المخاطر المنتظمة (العامة) التي لا يمكن تجنبها أو إلغاؤها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها غير المرغوبة بتنويع المحفظة الإستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهةها، على اعتبار المخاطر والائتمان توأمان يرتبط كل منهما بالآخر، لذا يتوجب على إدارة البنك أن تدير هذه المخاطر بالشكل الجيد لما لها من تأثير على صافي دخل البنك والقيمة السوقية لحقوق المساهمين وبالتالي قيمة البنك، ومن أجل ذلك أصبحت البنوك في الوقت الحاضر تولي أهمية قصوى لإدارة المخاطر لضمان استمرارية البنك وعدم تعرضه إلى الإفلاس.

مما سبق يتضح للباحثة أن الائتمان المصرفي يمثل دالة للمخاطر المصرفية طبقاً لمجموعة العوامل التي تتحكم في حجم هذا الائتمان والتي من أهمها: أجاله، وطبيعة كل من المقرض والنشاط محل الاقتراض، والضمانات اللازمة لمنح القروض. وتتفق الباحثة مع رأي البعض (محمد مطر، 2010) على أنه من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها من قبل مسئول الائتمان أن لا يقتصر اهتمامه في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقرض وومحاولة اشتقاق النسب المالية التقليدية فقط، بل يجب عليه أن يولي اهتمامه لنوع آخر من التحليل هو ما يعرف بتحليل المخاطر والذي بات يعرف في عالم الأعمال بالتحليل الإستراتيجي حيث أن إدارة مخاطر الائتمان الفعالة هي التي تدرك ضرورة تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان.

وفي هذا السياق يستطيع البنك أن يتخذ بعض الإجراءات للحد من المخاطر الائتمانية من خلال تحري الدقة في اختيار العملاء واتخاذ الضمانات الكافية لضمان الإسترداد في حالة التعثر، حيث أن الضمان هو أحد وسائل الحماية للتسهيل الائتماني الممنوح لمقابلة بعض نواحي الضعف في عناصر التقييم الائتماني المعروفة وهي ما يسمى 5C's of CREDIT (الشخصية Character - المقدرة على السداد Capacity - كفاية رأس المال Capital - الضمان Collateral - الظروف المحيطة Condition) ولكن

لا يغني الضمان مطلقاً عن عدم توافر المقومات الائتمانية للعميل المقترض المتمثلة في حسن شخصية وتعاملات العميل والتزامه بتعهداته وقدره نشاطه على السداد. (أحمد قورة، 2002)

ضوابط للمخاطر الائتمانية وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز الإليزابيثي والنقد:

يلعب البنك المركزي دوراً هاماً في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات رقابية على الائتمان، وضبط أداء البنوك بطريقة تضمن سلامة مراكزها المالية وعدم تعرضها للإنهيار، وفي هذا الصدد وضع البنك المركزي الضوابط والإجراءات التي تحكم العملية الائتمانية في سياق القانون 88 لسنة 2003 ولاتحت التنفيذ من أجل تجويد المحفظة الائتمانية لدى البنك مع وجود إجراءات حازمة لأي بنك يخالف تلك الضوابط والإجراءات ومن أهمها: (القانون 88 لسنة 2003 الخاص بإصدار البنك المركزي والجهاز الإليزابيثي والنقد)

1. التأكد من الجدارة الائتمانية للعميل ومن صحة المعلومات المقدمة منه والتي تعكس كفاءة إدارة نشاطه، مع التأكد من حسن سمعة العميل، وتوافر موارد ذاتية كافية لديه تتناسب مع حجم التمويل أو التسهيل الائتماني المقدم له من البنك ومن البنوك والجهات الأخرى، وكفاية التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطته المطلوب تمويلها للوفاء بالتزاماته.
2. الاطلاع على البيان المجمع الخاص بالعمل والأطراف المرتبطة به والذي توفره قاعدة المعلومات بالبنك المركزي وذلك قبل اتخاذ قرار تقديم التمويل أو التسهيل الائتماني أو زيادته أو تجديده أو تعديل شروطه، بالإضافة إلى استيفاء الاستعلام عن العميل من مصادر موثوقة فيها وفقاً للنماذج التي يعتمدها مجلس إدارة البنك مع مراعاة تجديد الاستعلام مرة على الأقل كل ستة أشهر.

3. مراعاة ألا تؤدي نسبة التمويل من الجهات المحلية والأجنبية إلى حقوق المساهمين في منشأة العميل إلى الإخلال بمدى قدرتها على خدمة التمويل والتسهيلات التي حصلت عليها من البنك،

مع الأخذ في الاعتبار أن يقترن منح التمويل أو التسهيل الائتماني بالنقد الأجنبي بتوافر موارد بالنقد الأجنبي لدي العميل تساعد على السداد.

4. عدم تركيز ما يقدمه البنك من التمويل والتسهيلات الائتمانية لدى عدد محدود من العملاء أو الأنشطة أو القطاعات.

5. وضع حدود قصوى للتمويل المقدم مقابل ضمان معين وتحديد أجال استحقاقه، مع إلزام البنوك بضرورة استيفاء كافة الشروط والضمانات وفقا للمعايير المهنية قبل السماح باستخدام التسهيل الائتماني.

6. على كل بنك القيام بتقييم نصف سنوي على الأقل لمخاطر استثماراته ومحفظة الائتمان لديه، وعليه إتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة ما يستجد من مخاطر.

7. يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي تحديد نسبة الائتمان المقدمة للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به، وفي جميع الأحوال يتعين ألا تزيد هذه النسبة عن (30%) من القاعدة الرأسمالية للبنك.

وفي هذا الصدد تضمن قانون رقم 88 لسنة 2003 ولائحته التنفيذية للبنك المركزي والجهاز الالرياضى والنقد بعض القواعد المتعلقة بتحسين عملية المتابعة بعد منح الائتمان وأهمها:

1. إلزام البنوك بالتأكد من أن التمويل الممنوح يستخدم في الأغراض والمجالات التي تم تحديدها في الموافقة الائتمانية، مع تحديد عقوبة على العميل الذي يثبت قيامه باستخدام التمويل والتسهيلات في غير الأغراض المحددة سلفا في الموافقة الائتمانية.

2. إلزام كل بنك بالإحتفاظ بسجل للضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل الممنوح لهم ومراجعة قيم تلك الضمانات دوريا ، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم.

3. المتابعة الدورية المستمرة للقوائم المالية للعميل لاكتشاف أي صور اختلال بالمركز المالي في التوقيت المناسب، مع المتابعة المستمرة لنشاط العميل.

تري الباحثة في حقيقة الأمر أن هذه القواعد التي وضعها المشرع في قانون البنك المركزي والجهاز الالرياضفى والنقد تعتبر الى حد كبير كافية، ولو التزمت كافة البنوك بتنفيذها بكفاءة وفعالية لتمكنت من ادارة محافظها الائتمانية والحد من المخاطر الائتمانية بشكل يحقق أهدافها في الربحية والسيولة والأمان.

ضوابط إدارة مخاطر الائتمان وفقا لمتطلبات لجنة بازل:

نتيجة للمشكلات الناتجة عن المخاطر الائتمانية والتي تواجهها البنوك على مستوى العالم، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى تحديد وقياس ومراقبة ضبط المخاطر الائتمانية وهو ما تكفلت به لجنة بازل بوضعها معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي، بالإضافة إلى المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال، وتكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتب على هذه المخاطر الائتمانية، وقد جاءت مقررات لجنة بازل II إدراكا لهذه المخاطر بوضع قضية إدارة المخاطر في صلب أحكامها، حيث أصدرت مبادئ عامة يجب علي البنوك مراعاتها عند إعداد السياسات الائتمانية، وقد ركزت هذه المبادئ علي دعم مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية بما يساعد على تطوير العمل المصرفي بما يتناسب مع المخاطر التي يواجهها وبما يساعد على ضبط الأداء المصرفي ككل. ومن أهم الضوابط التي

اقترتها لجنة بازل II (ميرفت أبو كمال 2007، سمير الخطيب 2005، خليل الشماع 2002) مايلي:

المجال الأول: توافر مناخ ملائم لإدارة المخاطر الائتمانية:

هذا المناخ يتطلب موافقة مجلس الإدارة على السياسات الهامة لمنح الائتمان بالبنك والتي

تتمثل في:

1. مدى استعداد البنك لتحمل المخاطر الائتمانية ومستوى الربحية نتيجة ذلك.

2. تحديد أنواع الائتمان المصرفي الممكن منحها للعملاء وللقطاعات والمناطق الجغرافية.

3. وضع حدود قصوى لأجل منح الائتمان وأسس تسعير الائتمان.
4. تحديد إرشادات عن نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول، ونسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى إجمالي المحفظة الائتمانية أو إلى حقوق الملكية.
5. تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقديمها والجهة التي تقيمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات.

المجال الثاني: توافر المعايير الملزمة لمنح الائتمان:

من أهم تلك المعايير ما يلي:

1. معلومات كافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب القرض وإمكانية تصنيفه ائتمانيا وفقا لنظام التصنيف الداخلي بالبنك.
2. الأهلية القانونية لطالب القرض لتحمل الإلتزام وكذلك السمعة والخبرة والغرض من القرض، ومصادر السداد والتدفقات النقدية المتوقعة.
3. طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب القرض للصناعة، ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية.
4. مدى الإلتزام بسداد الإلتزامات السابقة.
5. العلاقة بين المخاطر والربحية.

المجال الثالث: توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته:

حيث يتوجب العمل على توفير ما يلي:

1. توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان ومستندات المديونية، فضلا عن متابعة تنفيذ الائتمان وفقا لشروط الائتمان، والتصنيف الداخلي له.
2. تسعير الائتمان وتحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركيزات وتحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

المجال الرابع: توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان:

تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في وجود ما يلي:

1. نظام مستقل لمراجعة الائتمان يهدف التعرف على مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان

ومتابعته ومدى سلامة إجراءات التعامل مع الائتمان ومدى جودة المحفظة الائتمانية ومدى سلامة

نظام التصنيف الائتماني.

2. نظام فعال للرقابة الداخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية وفي

الإجراءات الائتمانية وفي الحدود الائتمانية. فضلا عن توفر وحدة خاصة لاكتشاف التسهيلات

الائتمانية المتعثرة مبكرا.

وفي هذا الصدد تؤكد الباحثة على أهمية مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في ضبط أداء

العمل المصرفي في معالجة مخاطر الائتمان على نحو يضمن سلامة المركز المالي للبنوك ويحول دون

تعثرها.

الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقا لمقررات بازل II

تهدف اتفاقية بازل II إلى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية الخاضعة لأساليب التصنيف

الداخلي إلى مساعدة الأطراف المهتمة بالبنك من تقييم المبالغ المعرضة للمخاطر الائتمانية بالبنوك التي

تتبع أسلوب التصنيف الداخلي، (نبيل حشاد ، 2004) وفي هذا السياق تطلبت مقررات بازل II ضرورة

الإفصاح عن المخاطر الائتمانية التالية لكل البنوك:

- إفصاح نوعي: يتم الإفصاح عن كيف يتم تحديد انتهاء مواعيد السداد، وكيف يتم تحديد

القروض الضعيفة، ووصف للأساليب المتبعة لمسموحات قروض بعينها ومسموحات المخاطر

الائتمانية عموما، وأخيرا سياسة البنك لإدارة المخاطر الائتمانية.

- إفصاح كمي: يتم الإفصاح عن المبالغ المعرضة لمخاطر الفشل في السداد وفقا للتوزيع

الجغرافي أو للصناعة أو وفقا لفترات الإستحقاق، وقد تطلبت الدعامة الثالثة الإفصاح عن

المسموحات الخاصة والعامة والالرياضوفات المتعلقة بالمسموحات مع الإفصاح عن تسوية التغيرات في المسموحات للقروض الضعيفة.

متطلبات الإفصاح عن التعرض للمخاطر وتقييمها وفقا لبازل III

- الإفصاح النوعي: الإفصاح عن كل خطر من المخاطر الائتمانية المطلوب الإفصاح عنها، وتتمثل تلك المتطلبات في أن تقدم البنوك لأهدافها وسياساتها لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم قياس المخاطر، وسياسات تقليل المخاطر.
- الإفصاح الكمي: الإفصاح عن حجم المخاطر (أكثر من 90 يوم) التي لا تعتبر مضمحلة وأسباب ذلك، وتفاصيل عن إعادة هيكلة المخاطر بين التي انخفضت قيمتها والتي لم تنخفض قيمتها.

وتجدر الإشارة إلى أن مقررات لجنة بازل III أكدت على ضرورة استخدام أسلوب القيمة السوقية فقط لقياس وتقييم الأصول المالية للبنك وقدمت مقاييس موضوعية لقياس تلك الأصول وقد حظيت بقبول على مستوى البنك والسلطات الرقابية والإشرافية ومؤسسات التصنيف الدولي. (رمضان الميهي، 2015).

III. الإفصاح عن مخاطر المحافظ الائتمانية الخاضعة للأسلوب النمطي وفقا لبازل (Basel).

(Committee on Banking Supervision, 2015)

- الإفصاح النوعي: يجب على البنوك أن تفصح عن المعلومات التالية:
 - ✓ أسماء مؤسسات التصنيف الخارجي للإئتمان ECAIs وكالات ائتمان الصادات ECAS.
 - ✓ أسباب أي تغييرات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
 - ✓ كيف تم تحقيق التوافق بين التصنيف الرقمي والهجائي المستخدم في كل وكالة ومع مخاطر البنك.

✓ فئات الأصول التي تستخدم من قبل كل من ECAs أو ECAs.

✓ وصف للعملية التي استخدمت لنقل الجهة المصدرة لإصدار التصنيف الائتماني على الأصول

المماثلة في سجل البنوك.

الإفصاح الكمي: ركز على قيمة المبالغ المعرضة للمخاطر القائمة سواء المصنفة وغير المصنفة وذلك

وفقا للأسلوب النمطي، أما عند اتباع أسلوب التصنيف الداخلي فيتم الإفصاح عني قيمة المبالغ

المعرضة للمخاطر القائمة للبنك للإقراض المتخصص الخاضع لأوزان المخاطر الإشرافية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث:

تمهيد:

في هذا القسم، تستخدم الباحثة بيانات القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في بيئة الأعمال السعودية لتحديد أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على تحسين الأداء المالي، وذلك بناءً على نتائج الإطار النظري للدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك بنوك القطاع العام، والبنوك التجارية المشتركة، والبنوك الخاصة المسجلة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). وقد أفصحت هذه البنوك علناً عن قوائمها المالية وحساباتها الختامية للفترة من 2018 إلى 2023.

لعينة البحث، تم اختيار عينة طبقية من 8 بنوك، تمثل 22% من إجمالي مجتمع الدراسة. وقد تم اختيار هذه البنوك بناءً على حجم أصولها، ورأس مالها المدفوع، وصافي القروض الممنوحة للعملاء، بالإضافة إلى حضورها السوقي الواسع. وتُعدّ هذه البنوك من أكبر البنوك في القطاع المصرفي السعودي على المستوى الإقليمي، وقد احتلت مراكز متقدمة في التصنيف السنوي لمجلة "ذا بانكر". ونظرًا لهذه العوامل، تُعتبر العينة المختارة مُمثلة لمجتمع الدراسة.

متغيرات الدراسة وطرق القياس

يوضح الجدول (2) مؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان وطرق القياس للمتغير المستقل "الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي".

يوضح الجدول رقم (2) مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وطريقة قياسها وذلك للمتغير المستقل "الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية"

م	المؤشرات	طريقة القياس	الرمز
1	نسبة القروض المتعثرة.	اجمالي القروض المتعثرة / اجمالي القروض والتسهيلات	X1
2	نسبة مخصصات خسائر القروض.	مخصصات خسائر القروض / اجمالي القروض والتسهيلات	X2

3	نسبة القروض والسلفيات للموارد الخارجية والذاتية.	اجمالي القروض والتسهيلات / (اجمالي الودائع+حقوق المساهمين)	X3
4	نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض	نسبة حقوق المساهمين / إجمالي القروض	X4
5	نسبة السيولة.	اجمالي القروض / اجمالي الودائع	X5
6	نسبة الرافعة المالية.	اجمالي الخصوم قصيرة وطويلة الأجل / حقوق الملكية	X6
7	نسبة الكفاءة المالية.	صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الإيرادات	X7
8	نسبة كفاية رأس المال.	اجمالي حقوق الملكية/ اجمالي الأصول	X8
9	حجم البنك.	اللوغاريم الطبيعي من إجمالي أصول البنوك في نهاية كل سنة مالية.	X9

جدول (2) يوضح الجدول مؤشرات وطريقة قياس المتغير التابع "الأداء المالي "

م	المؤشرات	طريقة القياس	الرمز
1	معدل العائد على الأصول ROA	صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الأصول	Y1
2	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية	Y2
3	معدل العائد على السهم EPS	صافي الربح / المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية	Y3

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض :

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

أولاً : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

تم الحصول على الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري،

والخطأ المعياري، وفترة الثقة 95% واقل قيمة وأكبر قيمة) كمايلي:

جدول (3) الإحصاءات الوصفية لنسبة القروض المتعثرة لكل بنك

البنك	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	أقل قيمة	أكبر قيمة
				لفترة الثقة			
البنك الاهلي التجاري – البنك الاهلي	1349.5	888.1	444.0	-63.7	2762.7	356.0	2271.0
بنك الراجحي	1541.0	647.3	323.6	511.1	2570.9	600.0	2024.0
بنك الرياض	335.0	53.8	26.9	249.3	420.7	285.0	391.0
البنك السعودي البريطاني (ساب)	926.8	228.1	114.0	563.8	1289.7	658.0	1156.0
البنك السعودي الفرنسي	1099.5	149.2	74.6	862.2	1336.8	895.0	1244.0
البنك العربي الوطني (ANB)	868.5	163.2	81.6	608.8	1128.2	624.0	957.0
بنك الجزيرة	1587.5	815.8	407.9	289.4	2885.6	459.0	2402.0
بنك الإنماء	741.8	122.3	61.1	547.2	936.3	601.0	894.0

2402.0	285.0	1271.7	840.6	105.7	597.9	1056.2	Total
--------	-------	--------	-------	-------	-------	--------	-------

يعبر الوسط الحسابي عن الأهمية النسبية لمتغير نسبة القروض المتعثرة لكل بنك، وكان المتوسط يتراوح بين 335.0 و1587.5 وكان أعلى متوسط كان لبنك الجزيرة و أقل متوسط كان لبنك الرياض، كما أن الإنحراف المعياري يتراوح بين 53.8 و888.1 وكان أعلى قيمة للبنك الأهلي التجاري وأقل قيمة كان لبنك الرياض.

جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لنسبة مخصصات خسائر القروض لكل بنك

البنك	المتوسط	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة	أقل قيمة	أكبر قيمة
البنك الاهلي التجاري – البنك الاهلي	485.5	49.8	24.9	406.2	564.8	427.0	534.0
بنك الراجحي	1106.5	526.0	263.0	269.5	1943.5	780.0	1890.0
بنك الرياض	462.5	178.7	89.3	178.1	746.9	350.0	726.0
البنك السعودي البريطاني (ساب)	979.0	158.3	79.2	727.1	1230.9	749.0	1092.0
البنك السعودي الفرنسي	569.0	100.8	50.4	408.8	729.7	433.0	667.0

البنك العربي الوطني (ANB)	758.8	115.8	57.9	574.5	943.0	593.0	856.0
بنك الجزيرة	271.3	41.3	20.7	205.5	337.0	231.0	319.0
بنك الإنماء	671.3	75.4	37.7	551.2	791.3	559.0	719.0
Total	663.0	324.3	57.3	546.1	779.9	231.0	1890.0

يعبر الوسط الحسابي عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة مخصصات خسائر القروض لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 271.3 و1106.5 وكان أعلى قيمة لبنك السعودي الفرنسي وأقل قيمة لبنك العربي الوطني (ANB). والانحراف المعياري يتراوح بين 41.3 و526.0 وكان أعلى قيمة لبنك السعودي الفرنسي وأقل قيمة لبنك العربي الوطني (ANB).

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لنسبة القروض والسلفيات للموارد الذاتية والخارجية لكل بنك

البنك	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	أقل قيمة	أكبر قيمة
				لفترة الثقة	لفترة الثقة	قيمة	قيمة
البنك الاهلي التجاري - البنك الاهلي	3610.5	461.6	230.8	2875.9	4345.0	3348.0	4301.0
بنك الراجحي	5515.0	623.9	311.9	4522.2	6507.8	4809.0	6279.0
بنك الرياض	3016.5	588.8	249.4	2079.6	3953.4	2201.0	3608.0
البنك السعودي البريطاني (ساب)	3734.5	98.9	49.4	3577.2	3891.8	3659.0	3873.0

4499.0	4211.0	4574.5	4179.2	62.1	124.3	4576.8	البنك السعودي الفرنسي
5421.0	4382.0	5670.9	4289.6	217.0	434.1	4980.3	البنك العربي الوطني (ANB)
6346.0	3839.0	6773.5	3492.5	515.5	1030.9	5133.0	بنك الجزيرة
3990.0	3135.0	4260.8	2949.2	206.1	412.1	3605.0	بنك الإنماء
6346.0	2201.0	4597.3	3895.6	172.0	973.1	4246.4	Total

يتضح من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي يعبر عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة القروض والسلفيات للموارد الذاتية والخارجية، كما أن المتوسط يتراوح بين 3016.5 و5515.0 وكان أعلى قيمة لبنك السعودي الفرنسي وأقل قيمة لبنك الرياض. الإنحراف المعياري يتراوح بين 98.9 و1030.9 وكان أعلى قيمة لبنك العربي الوطني (ANB) وأقل قيمة لبنك السعودي البريطاني (ساب).

جدول (6) الإحصاءات الوصفية لنسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض لكل بنك

البنك	المتوسط الإنحراف الخطأ الحد الحد أقل أكبر المعياري المعياري الأدنى الأعلى قيمة لفترة لفترة الثقة الثقة						قيمة
البنك الاهلي التجاري - البنك الاهلي	2006.3	192.5	96.3	1699.9	2312.5	1875.0	2290.0
بنك الراجحي	2198.3	274.8	137.4	1760.9	2635.5	1962.0	2574.0
بنك الرياض	2920.3	672.5	336.3	1850.1	3990.4	2003.0	3470.0

2859.0	2196.0	3081.3	2144.7	147.1	294.3	2613.0	البنك السعودي البريطاني (ساب)
4033.0	2618.0	4645.9	2541.0	330.7	661.4	3593.5	البنك السعودي الفرنسي
2467.0	1923.0	2662.9	1840.1	129.3	258.5	2251.5	البنك العربي الوطني (ANB)
2515.0	1610.0	2576.6	1336.9	194.8	389.5	1956.8	بنك الجزيرة
1888.0	1272.0	1992.8	1112.7	138.3	276.5	1552.8	بنك الإنماء
4033.0	1272.0	2642.6	2130.5	125.5	710.2	2386.5	Total

يعبر الوسط الحسابي عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي القروض

لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 1552.8 و 3593.5 وكان أعلى قيمة للبنك السعودي الفرنسي و أقل قيمة لبنك الرياض. والانحراف المعياري يتراوح بين 192.5 و 672.5 وكان أعلى قيمة لبنك الرياض وأقل قيمة للبنك الاهلي التجاري.

جدول (7) الإحصاءات الوصفية لنسبة السيولة لكل بنك

البنك	المتوسط	الانحراف	الخطأ	الحد	أقل	أكبر
	المعياري	المعياري	الأدنى	الأعلى	قيمة	قيمة
	لفترة	لفترة	الثقة	الثقة		
البنك الاهلي التجاري – البنك الاهلي	4367.0	596.1	298.0	3418.5	3575.0	4932.0

6600.0	4850.0	6845.2	4314.8	397.6	795.1	5580.0	بنك الراجحي
3889.0	2377.0	4333.7	2270.3	324.2	648.4	3302.0	بنك الرياض
4228.0	4048.0	4271.0	4001.5	42.3	84.7	4136.3	البنك السعودي البريطاني (ساب)
5477.0	4733.0	5624.1	4687.8	162.8	325.7	5206.0	البنك السعودي الفرنسي
6142.0	4913.0	6424.0	4791.9	256.4	512.8	5608.0	البنك العربي الوطني (ANB)
7179.0	4249.0	7453.6	3499.4	621.2	1242.5	5476.5	بنك الجزيرة
4224.0	3333.0	4489.6	3138.9	212.2	424.4	3814.3	بنك الإنماء
7179.0	2377.0	5058.4	4314.1	182.4	1032.1	4686.3	Total

يعبر الوسط الحسابي عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة السيولة لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 3302.0 و5580.0 وكان أعلى قيمة لبنك السعودي الفرنسي و أقل قيمة لبنك الرياض. والانحراف المعياري يتراوح بين 84.7 و1242.5 وكان أعلى قيمة لبنك العربي الوطني (ANB) وأقل قيمة لبنك السعودي البريطاني (ساب).

جدول (8) الإحصاءات الوصفية لنسبة الرافعة المالية لكل بنك

البنك	المتوسط	الانحراف	الخطأ	الحد	أقل قيمة	أكبر قيمة
	المعياري	المعياري	الأدنى	الأعلى		
	لفترة	لفترة				
	الثقة	الثقة				

490.0	372.0	507.7	350.8	24.6	49.3	429.3	البنك الاهلي التجاري - البنك الاهلي
909.0	626.0	1005.4	570.6	68.3	136.6	788.0	بنك الراجحي
896.0	597.0	1047.0	583.5	72.8	145.6	815.3	بنك الرياض
791.0	464.0	900.6	382.9	81.3	162.6	641.8	البنك السعودي البريطاني (ساب)
1175.0	1032.0	1186.9	993.1	30.5	60.9	1090.0	البنك السعودي الفرنسي
1272.0	716.0	1413.1	592.9	128.9	257.7	1003.0	البنك العربي الوطني (ANB)
738.0	554.0	789.0	517.9	42.5	85.2	653.5	بنك الجزيرة
447.0	382.0	451.6	359.4	14.5	28.9	405.5	بنك الإنماء
1272.0	372.0	822.9	633.6	46.4	262.6	728.3	Total

يعبر الوسط الحسابي عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة الرافعة المالية لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 405.5 و1090.0 وكان أعلى قيمة للبنك السعودي الفرنسي وأقل قيمة لبنك الرياض. والانحراف المعياري يتراوح بين 28.9 و257.7 وكان أعلى قيمة لبنك العربي الوطني (ANB) وأقل قيمة لبنك الرياض.

جدول (9) الإحصاءات الوصفية لنسبة الكفاءة المالية لكل بنك

البنك المتوسط الانحراف الخطأ الحد الحد الأعلى أقل قيمة أكبر قيمة
المعياري المعيار الأدنى لفترة الثقة

لفترة الثقة							
2070.0	1008.0	2168.8	594.7	247.3	494.6	1381.8	البنك الاهلي التجاري - البنك الاهلي
2697.0	2350.0	2824.5	2286. 5	84.5	169.0	2555.5	بنك الراجحي
1520.0	13.1	2083.0	350.9	382.4	764.8	866.0	بنك الرياض
2810.0	2251.0	2984.6	2048. 4	147.1	294.2	2516.5	البنك السعودي البريطاني (ساب)
2394.0	2027.0	2439.9	1899. 6	84.9	169.8	2169.8	البنك السعودي الفرنسي
1903.0	1399.0	1945.1	1254. 4	108.5	217.0	1599.8	البنك العربي الوطني (ANB)
2657.0	1858.0	2757.7	1549. 8	189.8	379.6	2153.8	بنك الجزيرة

بنك الإسماء	1306.3	168.0	84.0	1038.8	1573.7	1066.0	1456.0
Total	1818.7	678.6	119.9	1573.9	2063.3	13.1	2810.0

يعبر الوسط الحسابي عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة الكفاءة المالية لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 866.0 و 2555.5 وكان أعلى قيمة لبنك السعودي الفرنسي و أقل قيمة لبنك الرياض. والانحراف المعياري يتراوح بين 168.0 و 764.8 وكان أعلى قيمة لبنك الرياض وأقل قيمة لبنك الرياض.

جدول (10) الإحصاءات الوصفية لنسبة كفاية رأس المال لكل بنك

البنك	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	أقل قيمة	أكبر قيمة
				للفترة	للفترة		
				الثقة	الثقة		
البنك الاهلي التجاري – البنك الاهلي	1236.0	219.8	109.9	886.3	1585.7	1060.0	1547.0
بنك الراجحي	1656.5	417.4	208.7	992.3	2320.7	1245.0	2123.0
بنك الرياض	1353.0	197.0	98.5	1039.4	1666.6	1158.0	1534.0
البنك السعودي البريطاني (ساب)	1546.3	438.6	219.3	848.4	2244.1	1074.0	1930.0
البنك السعودي الفرنسي	1845.0	250.7	125.3	1446.1	2243.9	1719.0	2221.0

1549.0	1271.0	1653.6	1232.9	66.1	132.2	1443.3	البنك العربي الوطني (ANB)
1634.0	1243.0	1722.9	1136.6	92.1	184.2	1429.8	بنك الجزيرة
1592.0	1180.0	1698.3	1027.7	105.4	210.7	1363.0	بنك الإنماء
2221.0	1060	1594.1	1374.1	53.9	305.0	1484.1	Total

يعبر الوسط الحسابي عن الأهمية النسبية للمتغير نسبة كفاية رأس المال لكل بنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 1236.0 و1845.0 وكان أعلى قيمة للبنك السعودي الفرنسي وأقل قيمة للبنك الاهلي التجاري. والانحراف المعياري يتراوح بين 132.2 و438.6 وكان أعلى قيمة لبنك السعودي البريطاني (ساب) وأقل قيمة لبنك العربي الوطني (ANB).

جدول (11) الإحصاءات الوصفية لحجم البنوك

البنك المتوسط الانحرا الخطأ الحد الحد أقل أكبر قيمة							
ف المعايي الأدنى الأعلى قيمة							
المعياري لفترة لفترة							
الثقة الثقة							
1601613	59941	1905759	4833864	22347	44694	119457	البنك الاهلي
745000.	07350	245741.	18758.3	16143	32287	283225	التجاري
0	00.0	7		71.3	42.6	0.0	البنك – الاهلي

9513300	47518	1032124	3836796	10187	20375	707902	بنك الراجح ي
0000.0	00000	83413.1	5586.9	84161	68323	24500.0	
	0.0			7.1	4.2		
8840671	33117	1035539	1806529	13431	26862	608096	بنك الرياض
13000.0	15510	982413.	31586.5	28789	57579	457000.	
	00.0	5		64.8	29.6	0	
3244234	17193	4490520	1067900	70383	14076	225059	البنك السعودي البريطاني ني (ساب)
85000.0	09100	76904.8	095.2	61905	72381	988500.	
	0.0			2.1	04.2	0	
1346825	99869	1400230	9445193	71597	14319	117237	البنك السعودي ي الفرنسي
8000.0	49000.	8835.9	664.1	6757.3	53514.	51250.0	
	0				6		
4462711	22579	4701496	1627509	48295	96591	316450	البنك العربي الوطني (ANB)
5496.0	09681	4677.6	9149.9	96885.	93770.	31913.8	
	5.0			4	7		
5723380	32156	6427850	2887020	55630	11126	465743	بنك الجزيرة
7000.0	88100	0658.8	5341.2	62487.	12497	53000.0	
	0.0			3	4.6		

بنك الإنماء	460574	14091	70456	2363493	6847998	28900	6252124
	61303.3	37801	89007.	4352.1	8254.4	02958	8809.0
	5.7	8				8.0	
Total	279315	43301	76547	1231949	4354350	99869	1601613
	012464.	90886	68349	82685.0	42244.2	49000.	745000.
	6	70.5	5.5			0	0

يعبرالوسط الحسابى عن الأهمية النسبية للمتغير حجم البنك، كما أن المتوسط يتراوح بين 11723751250.0 و1194572832250.0 وكان أعلى قيمة للبنك الاهلي التجاري و أقل قيمة للبنك السعودي الفرنسي، والانحراف المعياري يتراوح بين 446943228742.6 و1431953514.6 وكان أعلى قيمة للبنك الاهلي التجاري وأقل قيمة للبنك السعودي الفرنسي.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution Test:

قامت الباحثة بعمل جودة توفيق للبيانات للمتغيرات التابعة واتضح أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة المعنوية لاختبار كا تربيع واختبار كولوموجروف سمرنوف واختبار اندرسون دارلنج جميعها اقل من 5% ولكن وجد أن البيانات تتبع توزيع لوغاريتم جاما Log gamma وتوزيع اللوغاريتم الطبيعي Log Normal والتوزيع الطبيعي المعكوس لجوسن Inverse Gaussian مما دفع الباحثة لاستخدام تحليل الإنحدار المعمم للتوزيعات الثلاثة والمقارنة بينهما واختيار الافضل.

جدول(12) اختبارات جودة التوفيق للبيانات باستخدام اختبار كولوموجروف Smirnov-Kolmogorov-

المتغير	الاختبار	قيمة الاختبار	المعنوية
	التوزيع الطبيعي Normal	0.24204	0.03904

0.70378	0.11977	معكوس جاوس Inverse Gaussian	معدل العائد
0.73432	0.11653	اللوغاريتم الطبيعي Log Normal	على الأصول ROA
0.02101	0.20340	التوزيع الطبيعي Normal	معدل العائد
0.14628	0.19679	معكوس جاوس Inverse Gaussian	على حقوق الملكية ROE
0.29033	0.16842	اللوغاريتم الطبيعي Log Normal	
0.0001	0.42303	التوزيع الطبيعي Normal	ربحية العائد
0.23056	0.1785	معكوس جاوس Inverse Gaussian	على السهم EPS
0.39308	0.15407	اللوغاريتم الطبيعي Log Normal	

يتضح من الجدول السابق أن البيانات ليس لها توزيع طبيعي حيث أن قيمة المعنوية اقل من 5%، لذلك تم الاعتماد على معكوس جاوس Inverse Gaussian واللوغاريتم الطبيعي Log Normal حيث أن قيمة المعنوية اكبر من 5%. ولا يجب الاعتماد على مصفوفة الارتباط الخطي لايجاد العلاقة بين المتغيرات لأن الارتباط الخطي يشترط أن تكون البيانات لها توزيع طبيعي.

ثالثاً : تحليل نتائج اختبار الفروض:

استخدمت الباحثة النماذج الخطية المعممة Generalized Linear Models حيث تم

تقديم هذه النماذج بواسطة Nelder and Wedderburn عام 1972، وذلك في محاولة لجعل فروض

نماذج الإنحدار التقليدية أكثر واقعية لكي تتلائم مع الواقع العملي. والنموذج الخطي المعمم هو نموذج

انحدار، والمتغير التابع فيه يتبع أحد التوزيعات الاحتمالية التي تنتمي للعائلة الأسية، وتعتبر هذه النماذج أقل قيوداً من نماذج الإنحدار التقليدية.

وتقوم النماذج الخطية المعممة على مجموعة من الافتراضات، وهي كما يلي:

- 1- لا يشترط أن تتبع المتغيرات التابعة التوزيع الطبيعي، ولكن يفترض أن تتبع أحد التوزيعات الأسية.
 - 2- في النماذج المعممة لا يشترط أن يكون التباين ثابت، أي من الممكن أن يوجد اختلاف في التباين.
 - 3- في النماذج المعممة لا يشترط أن تكون العلاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولكنها تفترض وجود علاقة خطية بين دالة الربط Link Function والمتغيرات المستقلة، ومن ثم يمكن توفيق بعض النماذج غير الخطية باستخدام النماذج الخطية المعممة.
 - 4- الأخطاء العشوائية مستقلة، ولا يشترط أن تتبع التوزيع المعتدل.
 - 5- يتم تقدير المعلمات باستخدام طريقة الإمكان الأكبر Maximum Likelihood Estimation فضلاً عن طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS).
- وتعد النماذج المعممة من الأساليب الإحصائية الهامة المستخدمة في تحليل وبناء النماذج، وتم استخدامها في العديد من التطبيقات. ويختلف النموذج الخطي المعمم عن نموذج الإنحدار الخطي في أن القيمة المتوقعة لمتغير الاستجابة يتم استبدالها بدالة الربط $\eta = g(\mu)$ ، حيث أن η هي تركيبة خطية من المتغيرات التفسيرية، ويتمثل الهدف الرئيسي من استخدام دالة الربط في جعل تباين الخطأ أكثر استقراراً.

وتتمثل الصورة العامة للنماذج الخطية المعممة في الصورة التالية:

$$Y_i = g(X_i \beta_i) + \epsilon_i$$

حيث أن :

X: تمثل مجموعة المتغيرات المستقلة التي تؤثر في قيمة المتغير التابع Y.

g: هي دالة الربط، وهي دالة تستخدم لتوضيح العلاقة بين القيمة المتوقعة لمتغير الاستجابة والمتغيرات التفسيرية.

ε: وهو الخطأ العشوائي ويمثل المتغيرات غير المتوقعة.

Y: هو المتغير التابع، وهو متغير عشوائي يتبع أحد التوزيعات الأسية Exponential Family وهي:

- التوزيع الطبيعي Normal Distribution

- توزيع جاما Gamma Distribution

- توزيع معكوس جاوس Inverse Gaussian Distribution

مكونات النموذج الخطي المعمم:

يتكون النموذج الخطي المعمم من ثلاثة مركبات، وهي:

1. المكون العشوائي Random Component:

ويقصد به التوزيع الذي يتبعه المتغير التابع Y حيث يفترض في النماذج المعممة أن المتغير التابع يتبع أحد التوزيعات الأسية.

2. المكون المنتظم Systematic Component:

أي المتنبئ الخطي Linear Predictor (η) ويقصد به مجموعة المعالم (β) ومجموعة المتغيرات المفسرة $(x_1, x_2, \dots, x_p)$ ، ومن ثم $\eta = X_i^T \beta$ ويمثل هذا المكون العنصر المنتظم.

3. دالة الربط Link Function:

وهي دالة تستخدم لربط المركب العشوائي بالمركب المنتظم، وتستخدم لتوضيح العلاقة بين القيمة المتوقعة للمتغير التابع والمتنبئ الخطي، ويرمز لدالة الربط بالرمز $g(.)$.

ولاختبار فروض الدراسة استخدمت الباحثة النماذج الثلاثة التالية من نماذج الانحدار الخطي المعمم بالترتيب لإختبار فروض الدراسة الفرعية الثلاثة وهي :

- انحدار الخطي Normal بدالة الربط Log

- انحدار جاما Gamma Regression بدالة الربط Log

- انحدار معكوس جاوس Inverse Gaussian بدالة الربط Log

الفرض الفرعي الأول:

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة القروض لسلفيات الموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) ومعدل العائد على الأصول ROA كمؤشر للأداء المالي كمتغير تابع".

تمكنت الباحثة من تحليل نموذج الانحدار الخطي والذي يعتمد على التوزيع الطبيعي Normal عن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة للمتغير التابع من خلال دالة الربط log. وقد حصلت الباحثة على النتائج التالية من برنامج SPSS، وقد تم الحصول على تقديرات معالم النموذج الأول والأخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة إحصاء وولد كا تربيع والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول (13) تقدير معالم النموذج الاول

المتغيرات المستقلة تقدير الخطأ المعياري قيمة المعنوية اختبار معامل التحديد						
المعالم		Standard	وولد كا	اومنيبص	R-Square	
		Error	تربيع	Omnibus		
			Wald	Test		
			Chi-Square			
الثابت	2.199	0.2293	96.407		0.994	172.159 (0.000)
نسبة القروض المتعثرة	-5.233E-6	5.4054E-5	.009	.923		
نسبة مخصصات خسائر القروض	-6.254E-6	8.3097E-5	.006	.940		
نسبة القروض والسلفيات للموارد	.000	.0001	6.414	0.011		
نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض	1.514E-5	7.1650E-5	.045	.833		
نسبة السيولة	.000	8.6975E-5	4.236	0.040		

نسبة الرافعة المالية	0.000	.0002	1.543	0.214	
نسبة الكفاءة المالية	0.000	7.6631E-5	9.805	.002	
نسبة كفاية رأس المال	0.000	7.6681E-5	19.657	.000	
حجم البنك	-7.499E-13	2.1106E-13	12.624	.000	

يتضح من الجدول السابق :

- أن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة الرافعة المالية) غير معنوية أي أنها ليست لها تأثير وليست ذات أهمية على مؤشر المتغير التابع "معدل العائد على الأصول" حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.
- ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة السيولة، ونسبة الكفاءة المالية، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثير وعلاقة ذات أهمية على مؤشر المتغير التابع "معدل العائد على الأصول" حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.
- ولقد قامت الباحثة بعمل اختبار Omnibus Test لمعرفة هل النموذج معنوي أم لا حيث نلاحظ من الجدول السابق أن النموذج معنوي حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.01.

- أخيراً نجد أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي 0.994 وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول ROA) والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 99.4%، وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعي الأول.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي ومعدل العائد على الأصول على النحو التالي :

$$\text{Log}(\mu) = 2.199 - 0.000005233X_1 - 0.00000625X_2 + 0.0001X_3 - 0.0000151X_4 + 0.0002X_5 - 0.0001X_6 + 0.0003X_7 + 0.0002X_8 + 0.000074X_9$$

الفرض الفرعي الثاني:

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة القروض لسلفيات الموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) كمتغيرات مستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، كمؤشر للأداء المالي كمتغير تابع".

تمكنت الباحثة من تحليل نموذج الانحدار الخطي والذي يعتمد على توزيع انحدار جاما Gamma Regression عن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة للمتغير التابع من خلال دالة الربط Log. وقد حصلت الباحثة على النتائج التالية من برنامج SPSS.

تم الحصول على تقديرات معالم النموذج الثاني والأخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة إحصاء

وولد كاتربيع والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول (14) تقدير معالم النموذج الثاني

تقدير الخطأ قيمة وولد المعنوية اختبار معامل						المتغيرات المستقلة
المعالم المعياري كاتربيع اومنيبيص التحديد						
Standard Wald Chi- R- Omnibus						
Error Square Square Test						
			107.498	.4988	5.172	الثابت
		.000	13.088	.0199	.072	نسبة القروض المتعثرة
		.000	13.547	.0409	.151	نسبة مخصصات خسائر القروض
		.000	17.111	.0380	-.157-	نسبة القروض والسلفيات للموارد
		.158	1.994	.0369	-.052-	نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض
		.000	19.220	.0361	.158	نسبة السيولة
		.254	1.302	.1059	-.121-	نسبة الرافعة المالية
		.603	.270	.0264	-.014-	نسبة الكفاءة المالية
.900	102.229	.012	6.290	.0741	.186	نسبة كفاية رأس المال

حجم البنك	-2.422E-10	1.0190E-10	5.650	.017	.000
-----------	------------	------------	-------	------	------

يتضح من الجدول السابق :

(1) أن المتغيرات المستقلة (ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية) غير معنوية أي أنها ليس لها تأثير أو علاقة وليست ذات أهمية على مؤشر المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية" حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

(2) ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة السيولة، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثير وعلاقة ذات أهمية على مؤشر المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية" حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

(3) قامت الباحثة بعمل اختبار Omnibus Test لمعرفة هل النموذج معنوي أم لا حيث نلاحظ من الجدول السابق أن النموذج معنوي حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.01.

(4) أخيرًا نجد أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي 900 وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمؤشر للأداء المالي والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 90.0%. وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعي الثاني.

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار المقدر للعلاقة بين مخاطر الإئتمان المصرفي ومعدل العائد على حقوق الملكية على النحو التالي :

$$1/(\mu)=5.172 + 0.072X_1 + 0.151X_2 + 0.157X_3 - 0.052X_4 + 0.158X_5 - 0.121X_6 - 0.14 X_7 \\ + 0.186X_8 + 2.422X_9$$

الفرض الفرعي الثالث

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض لسلفيات الموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) كمتغيرات مستقلة وربحية العائد على السهم EPS كمؤشر للأداء المالي كمتغير تابع".

تمكنت الباحثة من تحليل نموذج الإنحدار الخطي والذي يعتمد على توزيع Inverse Gaussian عن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة للمتغير التابع من خلال دالة الربط Identity. وقد حصلت الباحثة على النتائج التالية من برنامج SPSS ، وقد تم الحصول على تقديرات معالم النموذج الثالث والأخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة إحصاء وولد كا تربيع والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول (15) تقدير معالم النموذج الثالث

تقدير الخطأ قيمة وولد المعنوية اختبار معامل					المتغيرات المستقلة	
المعالم	المعياري	كا تربيع	اومنبص	التحديد		
R-Square	Omnibus	Wald	Test			
	Error	Chi-Square				
.983	140.882	.129			-71.011	الثابت
	197.5782					

	.000	.403	.701	.0300	.025	نسبة القروض المتعثرة
		.006	7.561	.1062	.292	نسبة مخصصات خسائر القروض
		.330	.950	.0641	-.062-	نسبة القروض والسلفيات للموارد
		.077	3.133	.0669	-.118-	نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض
		.259	1.275	.0579	.065	نسبة السيولة
		.288	1.128	.1890	.201	نسبة الرافعة المالية
		.237	1.399	.0518	-.061-	نسبة الكفاءة المالية
		.004	8.277	.0913	.263	نسبة كفاية رأس المال
		.020	5.381	1.8634E- 10	-4.323E- 10	حجم البنك

يتضح من الجدول السابق :

(5) أن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية) غير معنوية أي أنها ليست لها تأثير أو علاقة وليست ذات أهمية مع المتغير التابع "ربحية السهم" حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

(6) ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثير وعلاقة ذات أهمية مع المتغير التابع ربحية السهم " حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

(7) قامت الباحثة بعمل اختبار Omnibus Test لمعرفة هل النموذج معنوي أم لا حيث نلاحظ من الجدول السابق أن النموذج معنوي حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.01.

(8) أخيراً نجد أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي 983. وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع وربحية العائد على السهم EPS كمؤشر للأداء المالي والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 98.3%. وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعي الثالث.

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار المقدر عن العلاقة بين مخاطر الإئتمان المصرفي وربحية السهم على النحو التالي :

$$1/(\mu) = -71.011 - 0.025X_1 + 0.151X_2 - 0.062X_3 - 0.118X_4 - 0.065X_5 - 0.201X_6 - 0.61X_7 + 0.263X_8 + 4.323X_9$$

وبناء على ماتقدم وفي ضوء التحليل السابق ثبت صحة الفرض الأساسي للبحث : يوجد أثر معنوي

ذو دلالة احصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المصرفية وتحسين الأداء المالي للبنوك

التجارية في بيئة الأعمال السعودية "".

الفصل الرابع: الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الرابع: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

في الختام، يُسلّط هذا البحث الضوء على الأثر الكبير للإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال السعودية. وتُعدّ الإدارة الفعّالة والإبلاغ الشفاف عن مخاطر الائتمان أمراً بالغ الأهمية لضمان الاستقرار المالي، وتعزيز ثقة المستثمرين، والحفاظ على سلامة القطاع المصرفي بشكل عام. ورغم التطورات في ممارسات إدارة المخاطر، لا تزال هناك فجوة في الإفصاح الشامل عن مخاطر الائتمان بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية. وتُعدّ معالجة هذه الفجوة أمراً أساسياً للبنوك للتخفيف من حدة عدم اليقين المالي والحفاظ على النمو طويل الأجل. ويمكن للبحوث المستقبلية أن تستكشف بشكل أكبر دور الأطر التنظيمية والتطورات التكنولوجية في تحسين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالي. وفي نهاية المطاف، لا يقتصر نظام الإفصاح عن المخاطر المُحكم على إفادة المؤسسات المالية فحسب، بل يُعزز أيضاً المشهد الاقتصادي العام.

ثانياً : النتائج

في إطار الهدف من البحث ومنهجه تتمثل أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي فيما يلي:

1- تواجه البنوك أنواعاً مختلفة من المخاطر المصرفية، وتختلف شدتها من بنك لآخر. تُشكل مخاطر الائتمان جزءاً كبيراً من العمليات المصرفية، لا سيما مع اشتداد المنافسة وتزايد حجم المعاملات المصرفية. لذلك، تُعدّ الإدارة الفعّالة لهذه المخاطر المحتملة أحد العوامل الرئيسية التي تُسهم في نجاح أي بنك، مما يضمن استمراريته في السوق المصرفية بعوائد مُرضية وتعرضاً محدوداً للمخاطر.

2- من الجوانب الحاسمة التي يجب على مسؤولي الائتمان مراعاتها عدم الاقتصار في تقييمهم على البيانات المالية المُقدمة من العميل المُقترض، والاكتفاء باستخلاص النسب المالية التقليدية. بل ينبغي عليهم التركيز على نوع آخر من التحليل يُعرف بتحليل المخاطر، والذي أصبح يُعرف على

نطاق واسع في عالم الأعمال بالتحليل الاستراتيجي. تتضمن الإدارة الفعّالة لمخاطر الائتمان تحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها. وبالتالي، يجب على البنوك اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اختيار العملاء بعناية، والحصول على ضمانات كافية لضمان استرداد الأموال في حالة التخلف عن السداد.

3- على الرغم من تزايد الوعي بالمخاطر وإدارتها، لا يزال إطار الإفصاح الإلزامي يفتقر إلى هيكل شامل للإبلاغ عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك. لا تعكس تقارير المخاطر الحالية بدقة الواقع المالي الحقيقي، بما يُوفر لجميع أصحاب المصلحة تحذيرات مبكرة بشأن المخاطر المحتملة التي قد تُهدد قدرة البنك على مواصلة عملياته مستقبلاً. وفي هذا السياق، ثمة فجوة معلوماتية بشأن مخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك في تقاريرها المالية السنوية. فمعظم التقارير تكتفي بذكر المخصصات المُخصصة لهذه المخاطر دون الإفصاح الكامل عن الجوانب المهمة الأخرى، بما في ذلك الضوابط اللازمة لتخفيفها. هذا الإفصاح المحدود والغامض لا يفي بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية (IAS) ولا يُلبّي بشكل كافٍ احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مثل المالكين والمقرضين والمودعين والجهات التنظيمية. وبالتالي، يبقى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان غير كافٍ.

4- هناك تفاوت وقصور واضح بشأن مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، وهو ما يسمى بالفجوة المعلوماتية للخطر "Risk Information Gap" بين معدي القوائم المالية ومستخدميها، وأن مستوى الإفصاح عن تلك المخاطر طبقاً لما ورد عن دليل التعليمات الرقابية الصادر عن البنك المركزي لا يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة السعودية والدولية.

5- نتيجة للمشكلات الناتجة عن المخاطر الائتمانية والتي تواجهها البنوك على مستوى العالم، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى تحديد وقياس ومراقبة ضبط المخاطر الائتمانية وهو ما تكفلت به

لجنة بازل بوضعها معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي، بالإضافة إلى المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال تكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتب على هذه المخاطر الائتمانية، وفي هذا الاتجاه تجدر الإشارة إلى أن تطبيق أساليب قياس مقررات لجنة بازل وما تتضمنه من أوزان المخاطر ورأس المال المطلوب يلزم البنوك أن تحافظ على تقدم مستوي الأداء لها حتى لا تتحمل أي أعباء إضافية في متطلبات كفاية رأس المال حيث أنه في حالة تراجع الأداء تزداد المخاطر مما يؤدي إلى زيادة رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل. ويعتزم البنك المركزي البدء بتطبيق الأسلوب المعياري لقياس مخاطر الائتمان من خلال استخدام التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية، وكذا تطبيق الأسلوب البسيط لتخفيف مخاطر الائتمان.

6- تم قياس المتغير المستقل وهو الإفصاح عن مخاطر الائتمان بالمؤشرات التالية: نسبة القروض المتعثرة - نسبة مخصصات خسائر القروض - نسبة القروض والسلفيات للموارد الخارجية والذاتية - نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض - نسبة السيولة - الرافعة المالية - نسبة الكفاءة المالية - نسبة كفاية رأس المال - حجم البنك.

7- تعتبر مخرجات الأداء المالي في البنوك من مقومات نجاحها، وأحد العوامل التي تسهم في تعزيز قدرتها للتصدي للمخاطر المتوقعة، وبما أن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية مرتبط بالأداء وكذلك بإمكانيته بتخفيض الفشل المالي، فيجب أن يكون الأداء المالي من أولى الأولويات لدى البنوك والاهتمام به والعمل على اتخاذ جميع الوسائل والطرق لتحسينه باعتباره أداة لتقييم سلامة البنوك بحيث يعطي مؤشرات إلى البنوك بأن هناك خطر قادم يهدد البنك. وفي هذا السياق يظهر تأثير كل من الأداء المالي الجيد والإفصاح عن المخاطر الائتمانية من خلال التقليل من عدم التأكد من التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، كما يظهر تأثيرهما الإيجابي على أسهم البنوك، ويقدم

للمستثمرين ضمانات على قدرة البنوك على تحقيق أهدافها المالية والحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عن المخاطر الائتمانية مستقبلاً.

8- تم قياس المتغير التابع وهو تحسين الأداء المالي بالمؤشرات التالية: معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية- العائد على ربحية السهم.

9- الإختبار الفرض الفرعى الأول من فروض البحث فقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية الى الأتى: أن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة الرافعة المعنوية) ليست لها تأثيراً معنوياً على معدل العائد على الأصول " حيث أن مستوي المعنوية أكبر من 0.05، ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة السيولة، ونسبة الكفاءة المالية، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) لها تأثيراً معنوياً على " معدل العائد على الأصول " حيث أن مستوي المعنوية أقل من 0.05. وفي هذا السياق توصلت الباحثة الى أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي 0.994 وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول ROA) والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 99.4%، وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعى الأول.

10- لإختبار الفرض الفرعى الثانى من فروض البحث فقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية الى الأتى: أن المتغيرات المستقلة (نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية) غير معنوية أي أنها ليس لها تأثيراً على "معدل العائد على حقوق الملكية " حيث أن مستوي المعنوية أكبر من 0.05، ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة السيولة، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثيراً على " معدل العائد على حقوق الملكية " حيث أن مستوي المعنوية أقل من 0.05. وفي هذا الصدد توصلت الباحثة الى أن قيمة معامل التحديد R-

square تساوي 900 وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع وهو معدل العائد على حقوق الملكية ROE كمؤشر للأداء المالي والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 90.0 %، وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعي الثاني.

11- الإختبار الفرض الفرعي الثالث من فروض البحث فقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية الى الآتي:
أن المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة القروض والسلفيات للموارد، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي القروض، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الكفاءة المالية) غير معنوية أي أنها ليست لها تأثيراً على "ربحية العائد على السهم EPS" حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، ولكن المتغيرات المستقلة (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم البنك) معنوية أي أنها لها تأثيراً على "ربحية السهم" حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05، وفي ها الإتجاه توصلت الباحثة الى أن قيمة معامل التحديد R-square تساوي 983. وهي نسبة تأثير عالية أي أن نسبة التغيرات للمتغير التابع وهو "ربحية العائد على السهم" كمؤشر للأداء المالي والتي تسببها المتغيرات المستقلة بلغت 98.3%. وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعي الثالث.

ثالثاً : التوصيات

بناء على النتائج السابقة وايماناً بالدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في بيئة الأعمال السعودية في النشاط الإقتصادي تقترح الباحثة التوصيات التالية:

- 1- تطوير مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية عامة والمخاطر الإئتمانية على وجه الخصوص من خلال استحداث قائمة جديدة يتم إعدادها وفقاً لمعيار محاسبي جديد يتم إعداده لهذا الغرض يأخذ في الاعتبار الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المفصّل عنها مثل (الملاءمة - القابلة للفهم - القابلية للمقارنة - القابلية للتحقق). وتكون هذه القائمة ملزمة لجميع وحدات النشاط

المصرفي للإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية الخاصة بالمخاطر المصرفية ووجود أسس ملزمة توضح حجم الخطر وتفاصيله كما ونوعاً، ومن ثم كيفية إدارة تلك المخاطر والحد منها ومن خطورتها، وهذا من شأنه تحقيق الأهداف المنشودة من القوائم المالية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك بوجه عام والبنوك والأجهزة الرقابية بوجه خاص. في ضوء متطلبات قواعد الجهات الإشرافية والرقابية والمعايير المحاسبية.

2- ضرورة تأهيل كادر محاسبي وإداري متخصص في قياس الأداء المالي للبنوك بشكل علمي ومنظم تحقيقاً للاستفادة العملية من الأساليب والمؤشرات المتاحة حالياً واستخدام الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية التي يمكن استخدامها خاصة في مجال التنبؤ بالنتائج المالية التي تحسن من درجة عدم التأكد.

3- تطوير آلية للإنذار المبكر تكون مهمتها توجيه النظر للمخاطر المصرفية-خاصة الائتمانية منها- والإكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات الائتمانية في اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر الأدنى حد ممكن، وحتى يمكن تطبيق لك من الضروري تطوير إدارات المخاطر بالبنوك التجارية تقنياً والعمل على تطبيق نظم معلومات متطورة لقياس وتحديد أوزان المخاطر آلياً وفقاً لأسلوب قياس مخاطر الائتمان الداخلي والأساسي في ضوء المعاملات الإحصائية التي يصدرها البنك المركزي.

4- ضرورة مراعاة إلزام البنوك بالشفافية في عرض قوائمها المالية حيث إنها إلى جانب أهميتها القصوى في تحليل وقياس المخاطر التي يتعرض لها كل بنك والتي من شأنها التأثير على المركز المالي للبنك، ومن ثم على القيمة السوقية لسهم البنك المتداول ببورصة الأوراق المالية وعلى أدائه المالي. فضلاً عن أنه يتوقف عليها العديد من القرارات من قبل المستثمرين وأصحاب حقوق المصالح.

5- ضرورة قيام البنوك بوضع السياسات والخطط والبرامج الفاعلة في إدارة وتنظيم عملية الاقتراض حتى لا تتعرض لمخاطر عدم قدرة العملاء على سداد القروض، ويتطلب ذلك ضرورة توافر معايير سليمة لمنح الائتمان عند صياغة السياسة الائتمانية للبنك تحقق أمان أموال البنك، وتحقيق التوازن بين الربح والسيولة، والمسئولية الاجتماعية للبنك.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. ابراهيم، علاء الدين توفيق ، الإفصاح عن المخاطر: المحتوى الإعلامي والآثار الاقتصادية: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني، 2014.
2. أبو خزانه ، ايهاب محمد ، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية، إدارة الائتمان، بنك السعودي الفرنسي، الرياض، 2007.
3. أبو عباس ، ياسمين عصام ناصر ، الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية المنشورة : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي وقطاع التأمين في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 2016.
4. أبو كمال ، ميرفت على ، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف " وفقاً للمعايير الدولية بازل ٢ دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2007.
5. البنك المركزي الالرياضى، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي الالرياضى بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر ٢٠٠٨.

6. البنك المركزي الالرياضي، ٢٠٠٨، مراجعة دليل التعليمات الرقابية الصادر عن قطاع الرقابة والإشراف، (قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك)، متاح على الموقع الإلكتروني [www,cbe,org.eg](http://www.cbe.org.eg)--.
7. الجابري ، خالد محمد أحمد ، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية، مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، الجمهورية اليمنية، العدد السابع، 2017.
8. الخطيب ، سمير ، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي و تطبيق عملي، السعودي الفرنسي، منشأة المعارف، 2005.
9. الخطيب ، محمد ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة. الطبعة الأولى، دار الحامد للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2010.
10. الدليل الالرياضي لحوكمة الشركات، (اغسطس 2014)، الصادر عن مركز المديرين الالرياضي بالهيئة العامة للرقابة المالية، الاصدار الثالث. [eiod. Org.www](http://eiod.Org.www).
11. الزغبى ، علي عدنان ، تأثير مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، 2019.
12. الشطرات ، حسنى خليل جميل ، مقومات الرقابة الداخلية واثرها على تقييم الأداء المالى للبنوك التجارية : دراسة ميدانية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، المجلد 19، العدد 55، 2015.
13. الشماع ، خليل ، تحليل وتقييم الأداء الالرياضى، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2002.

14. الشويطر ، انس محمد ، اثر حجم القروض والودائع على الأداء المالى فى المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ال البيت، الأردن، 2019.

15. العيسى ، ياسين أحمد ، مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع:الأدوات المالية / الإفصاحات: دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 8، عدد.1، 2012.

16. القانون 88 لسنة 2003 الخاص باصدار البنك المركزى والجهاز الالرياضفى والنقد، الباب الثانى، الفصل الخامس بعنوان الرقابة على البنوك وتأمين الودائع.

17. القمودي ، رندة المختار رحومة ، القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية فى البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل :دراسة تطبيقية على الرياضف الجمهورية والرياضف الصحاري"، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة، 2015.

18. المليحي، هشام حسن عواد، عماد سعد محمد الصايغ، مدى كفاية الإفصاح المحاسبى عن مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل 3: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، 2012.

19. الميهي ، رمضان عبد الحميد ، القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية فى ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية "IFRS" مجلة الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس، العدد ٣، أكتوبر، 2015.

20. النهار، قصي كارم حسين ، أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالى: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة فى بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية / الاردن، 2019.

21. بشاتوه، عمار ظاهر ممدوح ، أثر الإفصاح الإختياري عن المخاطر في تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2019.
22. تقارير البنك المركزي الالرياضي، وحدة تطبيق مقررات بازل II : متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان -ورقة مناقشة، 2014.
23. تقارير البنك المركزي، إدارة بازل : التقييم الداخلي لكفاية راس المال ، ICAAK، 2015.
24. تقارير البنك المركزي ، ضوابط منح الائتمان :التصنيف الائتماني وأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، 2018.
25. تقارير البنك المركزي ، مخاطر التركيز الائتماني وفقا للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل II، 2019.
26. جادو ، سماسم كامل موسي ابراهيم ، 'تأثير الإفصاح عن المخاطر وفقا للمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ (IFRS7) علي تحقيق القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، العدد الأول، 2012.
27. جديني ، سامية ، جمال الدين ، سحنون ، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشلف، الجزائر العدد السادس عشر، 2017.
28. حافظ ، حسن محمد محمد ، نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في الرياض: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية، البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية التقليدية ذات

الفروع الإسلامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1،
2018.

29. حشاد، نبيل ، دليلك الى اتفاقية بازل (2): المضمون – الأهمية - الأبعاد، اتحاد المصارف العربية،
2004.

30. حماد ، طارق عبد العال ، ادارة المخاطر، الدار الجامعية، السعودي الفرنسي، 2003.

31. خميس ، حسن كامل فرج ، مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية
الخاصة (تحليل عملي) قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك
المركزي"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد الثالث، الجزء الأول، 2019.

32. سلامة ، راشد محمد ، محمود فلاح الرفاعي، العلاقة بين الاداء المالى والمخاطر الكلية : دراسة
تطبيقية على المصارف التجارية والمخاطر الكلية لأسعار أسهمها في بورصة عمان، مجلة البلقاء
للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد2، 2011.

33. عبد الموجود ، أشرف أحمد ، الإفصاح المحاسبي في الجهاز المصرفي الالرياضي في ظل اتفاقية تحرير
التجارة العالمية واتجاهات الإفصاح الدولية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التجارة، جامعة
سوهاج، 2010.

34. عبد الصمد ، وفاء محمد " القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير
المحاسبية ومقررات بازل ٢ بين النظرية والتطبيق، المجلة السعودية للدراسات التجارية، كلية
التجارة، جامعة المنصورة، مج. ٣٢، ع. 1، 2008.

35. علي ، هشام صلاح سيد ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أداء البنوك السعودية دراسة مقارنة لأداء البنوك السعودية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول. 2010.

36. عز الدين، ياسمين عبد الوهاب السيد ، أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية، رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة طنطا، 2017.

37. فطوم حوحو ، عيساوى ، سهام ، رضا ، زهوانى ، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الأداء المالى : دراسة مقارنة لبنك البركة الإسلامى وبنك الخليج خلال الفترة 2010-2015، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجدد 10، العدد 1، 2017.

38. قورة ، أحمد حسن ، الإئتمان، سلسلة المنتدى الاقتصادي - اللقاء السابع والثامن: الإئتمان المصرفي والقروض المصرفية الأزمة والحل، جامعة الأزهر - مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، 2002.

39. محمد ، أمجد حسن عبد الرحمن ، دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات أداء البنوك التجارية العامة والخاصة في جمهورية الرياض العربية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد 14، العدد 1، 2010.

40. مطر ، محمد ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالى والإئتمانى ، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2010.

41. نشوان ، إسكندر، الطويل ، عصام ، شحادة ، محمد ، أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الإئتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، فلسطين، العدد9، جوان، 2018.
42. وهدان ، ثائر فتحي ، أثرالمخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.2017.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية:

43. Acharya, Viral, V., & Ryan, Stepheng (2015). Banks Financial Reporting and Financial System Stability. Journal of Accounting Research, 54 (2), 277-340.
<https://doi.org/10.1111/1475-679X.12114>.
44. Adamu, Musa Uba. (2013), "The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol.1, Issue 6.
45. Alshatti, A. (2015), The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks, Investment Management and Financial Innovations, Amman, Jordan, 12, (1-2).
46. Basel Committee on Banking Supervision,(2017), Implementation of Basel Standards A Report to G20 Leaders on implementation of the Basel II Regulatory Reforms, Bank for International Settlements.

47. Basel Committee on Banking Supervision, Best Practices for Credit Risk Disclosure, September 2000.
48. Coetsee, D, (2010), "A Critical Review of the Effect of Accounting for Financial Instruments on the Accounting Framework", Southern African Business Review, Vol. 10, No. 1.
49. Hanitha Vije Yara Basel Committee on Banking Supervision, tnam, (2016), The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance : A Study of State Commercial Banks in Sri Lanka University.
50. Hassan, Nermine S. M. (2014), "Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality". International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1), pp. 109-119., pp100-118.
51. Isanzu, J., (2017), The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks, Journal of International Business Research and marketing, Vol.2, Issue. 3.
52. Khlif, H and K.Hussainey.(2016), "The Association between Risk Disclosure and Firm Characteristics: a Meta-Analysis". Journal of Risk Research. 19(2).
53. Kryvykh, Ya & I. Makarenko,(2013) "Banking Risks: Enhancing Requirements Concerning Risk Management and Information Disclosure", SHEE" Ukrainian Academy of Banking of the National Bank of Ukraine

54. Lefcaditis, Constantinos., Tsamis, Anastasios., Leventides, John., (2014), "Concentration risk model for Greek bank's credit portfolio", *The Journal of Risk Finance*, Vol. 15 No. 1.
55. Linsley, P.M. Shrivs, P.J., Risk Reporting: A Study of Risk Disclosure in the Annual Reports of UK Companies, *The British Accounting Review*, Vol. 38, No. 1, 2006.
56. Li, F., & Zou, Y. (2014). *The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A Study of Europe*. UMEA University.
57. Million Gizaw. Matewos Kebede and Sujata, (2015), *The Impact of Credit Risk on Profitability Performance of Commercial Banks in Ethiopia*. *African Journal of Business Management*. Vol. 9(2).
58. Mokhtar, E., and H., Mellett. (2013), "Competition, Corporate Governance, Ownership Structure and Risk Reporting", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 28, No. (9).
59. Moumen. N. • Ben Othman H and Hussainey. K., (2015), *The Value Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidence from MENA Emerging Markets*. *Research in International Business and Finance*.
60. Ndoka, S., & Islami, M. (2016). *The Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015*. *European Journal of Sustainable Development*. 5,3, p445.

61. Neifar,S., and A.,Jarbouï.,(2017), "Corporate Governance and Operational Risk Voluntary Disclosure: Evidence from Islamic Banks". Research in International Business and Finance.
62. Nyarko--Bassi, M.(2018). Effects of Non-Performing Loans on the Profitability of Commercial Banks- Case of Some Selected Banks on the Ghana Stock Exchange. Global Journal of Management and Business Research. 18,2, p7-10.
63. Oliveira, Jonas. Rodrigues, Lu' cia Lima. Crai, Russell., (2011), "Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study", Journal of Banking Regulation, Vol.12.
64. Patwary, M.,&Tasneem, N. (2019) Impact of Non-Performing Loan Loan on Profitability of Banks in Bangladesh: A Study from 1997 to2017. Global Journal of Management and Business Research.
65. Peter Mutua Mutava & Abdullah Ibrahim Ali, (2016), Effects of Credit Risk Management on Financial performance of Commercial Banks in Mombasa County, Research Journal of Finance Accounting.
66. Saeed, S. & Zahid, N. (2016). The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks. Journal of Business & Financial Affairs. 5,2,p.15-17.

67. Salman Hamid. Aziz. Bilal. Nazir Ahsan.(2016), Financial Credit Risks and Earning Efficiency; Empirical evidence from banking sector Pakistan. International Journal of Research in Finance and Marketing. Vol. 6.
68. Samuel, O.,(2015), The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria, Social and Management Science.
69. Santhosh, Abraham A. and Philip J. Shrives, (2014), "Improving the Relevance of Risk Factor Disclosure in Corporate Annual Reports", The British Accounting Review, Vol.46, pp 91–107.
70. Shahid, M. Gul, F. and Naheed, K. (2019). Credit Risk and Financial Performance of Banks: Evidence from Pakistan, NUML International Journal of Business & Management, Vol. 14, No. 1, P. 144-155.
71. Simamora, R. and Oswari, T. (2019). The Effects of Credit Risk, Operational Risk and Liquidity Risk on the Financial Performance of Banks Listed in Indonesian Stock Exchange, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. 3, Issue. 5, P. 182-193.
72. Xiao, S., Ellena, J., Armstrong, G. and Capelluto, D., (2016), Structure of the GAT Domain of the Endo Somali Adapter Protein Tom1, Data in Brief, Vol.7.

Smart University for All

Faculty of Management

Business Administration



**“The Impact of Credit Risk Disclosure on Enhancing the
Financial Performance of Commercial Banks in the Saudi
Business Environment: An Applied Study”**

Graduation Project

:Prepared by

Rama Mohammed suwayyid

Student ID: 242001351

:Supervised by

Academic Year: 2025